مقالات

اقتصادية

صادرة عن نادي رجال الأعمال اليمنيين

2009/2008

مقالات
اقتصادية

صادرة عن نادي رجال الأعمال اليمنيين

2009/2008

جدول المحتويات

	مقدمة	٩
١	(المقال الاول) التحديات التنموية التي واجهت الأداء الاقتصادي ٢٠٠٠ – ٢٠٠٨. ١٦	١١
	١) التحديات الهيكلية	١١
	٢) التحديات الطارئة	١٢
	٣) أداء الاستثمار الكلي وعلاقته بالنمو الاقتصادي	
٢	(المقال الثاني) تقييم اثر السياسات الاقتصادية الكلية على نشاط القطاع الخاص في اليمن	١٤
	١) السياسة المالية وأثرها على القطاع الخاص	١٤
	٢) السياسة المالية والموازنة العامة والمشروعات الخاصة	١٥
	٣) السياسة النقدية وأثرها على القطاع الخاص	١٨
	٤) السياسة التجارة الخارجية والإصلاح المؤسسي وتنافسية القطاع الخاص	٢١
٣	(المقال الثالث) التنمية البشرية	٢٦
	١) التنمية البشرية	٢٦
	٢) دور القطاع الخاص في تطور مؤشرات التنمية البشرية ومدى التقدم في تحقيق أهداف التنمية الألفية	٢٨
	٣) تطور أوضاع الفقر	٢٨
	٤) تطور مؤشرات التعليم العام	٢٩
	٥) تطور مؤشرات الصحة العامة	٣١
	٦) تطور المؤشرات السكانيه	٣١
	٧) رؤيه مستقبليه	٣٢
٤	(المقال الرابع) الشراكة في التنمية بين الحكومة والقطاع الخاص	٣٥
	١) مفهوم الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص وأهمية قيامها	٣٥
	٢) واقع الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص	٣٦
	٣) مؤشرات أداء القطاع الحكومي وفقا لرؤية القطاع الخاص وبعض المؤشرات الدولية	٣٧
	٤) تحديات بناء الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص	٣٨
	٥) أسس ومنطلقات الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص (رؤية مستقبلية)	٤٠

٥	(المقال الخامس)المسؤلية الاجتماعية للقطاع الخاص في اليمن	٤٢
	١) دور القطاع الخاص في التعليم	٤٣
	٢) دور القطاع الخاص في تطور قطاع الصحة العامة	٤٥
	٣) دور القطاع الخاص في الحياة الاجتماعية والعمل الخيري	٤٧
	٤) دور القطاع الخاص في التخفيف من البطالة و الفقر	٤٩
	٥) الدور الاجتماعي للقطاع الخاص (رؤية مستقبلية)	٥١
٦	(المقال السادس) الشراكة الاقتصادية بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي	٥٤
	١- العلاقات الاقتصادية بين ومجلس التعاون الخليجي	٥٤
	١-١ في مجال العمالة	٥٤
	١-٢ في مجال التبادل التجاري	٥٦
	١-٣ في مجال الاستثمار	٥٧
	٢- رؤية القطاع الخاص ودوره في عملية الشراكه مع مجلس التعاون لدول الخليج العربية	٥٧

فهرس الجداول

جدول (١-١) إجمالي ومعدلات نمو الناتج المحلي

جدول (١-٢) أداء قطاع التشييد والبناء

جدول (١-٣) أداء القطاع الخدمية

جدول (١-٤) معدل النمو بالأسعار الجارية للفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٧

جدول (٢-١)مؤشرات المالية العامة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ ودلالاتها على أداء القطاع الخاص

جدول (٢-٢) أداء المؤشرات النقدية خلال الفترة ٢٠٠٤ – ٢٠٠٧

جدول (٢-٣) تطور القروض والسلفيات للجهاز المصرفي خلال الفترة ٢٠٠٤ – ٢٠٠٧

جدول (٣-١) تطور مؤشرات الفقر في اليمن خلال الفترة ١٩٩٨ - ٢٠٠٦

جدول (٣-٢) تطور مؤشرات التعليم العام للفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٧

جدول (٤-١) القيود المعيقة للاستثمار ودرجة تأثيرها وفقا لمسحي ٢٠٠١- ٢٠٠٥

جدول (٤-٢) عدد أيام الحصول على الخدمات الحكومية وفقا لمسح ٢٠٠٥م

جدول (٦-١) تطور حجم التبادل التجاري بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي (٢٠٠٠-٢٠٠٦م)

مقدمة

لقـد كانـت هنالك جملة من التطورات العالمية والمحلية المتسارعة على الصعيد الاقتصادي والتي أدت في مجملها إلى تزايد الأهمية النسبية للقطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية لعل أبرزها:

-تغـير بنية النظـام الاقتصادي الدولي: حيث شهد العقد الأخير من القرن العشرين تطـورات اقتصادية وسياسية عالمية أدت إلى إعادة النظر في مكونات ومنطلقات النظام الاقتصادي الدولي، وفي أهداف واستراتيجيات وتجارب التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الـدول الناميـة ومن أبرز مظاهر ذلك التغير في مكونـات النظام الاقتصادي الدولي وبروز ظاهـرة العولمة بأبعادها ومظاهرها المختلفـة بمـا تنطوي عليـه من اتجاهات للتحـول نحو القطاع الخاص وآليات السوق وتحريـر التجارة الخارجيـة وإطلاق طاقات المنافسـة المفتوحة وتنشيط حركـة رؤوس الأموال الأجنبية وتعاظـم الدور الكبير للشركات المتعددة الجنسيـة فضلاً عن احتكارها المطلق لتكنولوجيا الإنتاج والتسويق والتوزيع.

وفي إطـارا لاستجابـة والتكيـف مع جملة التحـولات ألاقتصاديـه التي شهدها العـالم بدأت اليمـن في تنفيذ برنامـج الإصلاحات ألاقتصاديه في مارس ١٩٩٥ بالاتفاق مع صندوق النقد و البنك الدوليين.

وقـي إطـار برنامج التثبيت والذي يهدف إلى تطبيق حزمه من السياسات الراميه إلى تخفيض عجز الموازنة العامه للدولة وتحقيق الاستقـرار النقـدي والمالي الى جانـب تنفيذ عدد من السياسـات ألاقتصاديه. وأهمها إصلاح سياسات الأسعـار، وإصلاح القطاع المـالي، كمـا سعت تلـك السياسات والإجراءات لتهيئـة الظروف المناسبة لمرحلـة جديدة من مراحل برنامـج الإصلاح الاقتصادي والمـالي والإداري والرامية إلى الانطلاق في مضمار التنمية وتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة وتهيئة الاقتصاد الوطني لجذب الاستثمارات الأجنبية وزيادة معدلات التشغيل والإنتاج و وتوفير وتهيئة المقومات التشريعية والمؤسسية والسياسات والإجراءات التي تمكن القطاع الخاص من قيادة التنمية الاقتصادية.

وانتهت المرحله الثانيه من الاصلاحات والتي اطلق عليها مرحلة التكيف الهيكلي و التي احرزت قدرا من النجاح في مجال السياسات الاقتصاديـه التـي هدفـت إلى تحرير الاقتصاد الوطني والتحـول نحو القطاع الخاص وبالأخص في جانـب التجارة الخارجية كما افسح المجال للقطاع الخاص في مجالات البنية الاساسيه وخاصة في مجال التعليم والصحة فضلا عن القطاع الصناعي والزراعي والسياحـي وغيرهـا مـن مجالات الاستثمار الا انـه كان هناك الكثير من الاهـداف التي لم تتحقق بسبب عـدم استكمال منظومه الاصلاحات المطلوبه ولاسباب مختلفه.

لقـد رفعت اليمن شعار الاصلاح منذ ١٥ عاما وانجـزت القليل مما ارادت واخفقت في انجاز الكثير وها هي مصفوفه الاصلاحات المطلوبه تتسع وتكبر بقدر اتساع وكبر المشكلات والتحديات وحقا فإن الاصلاح شعار من السهل ان نقوله ولكن من الصعب ان نقوم بـه خاصه في ظل الهيمنه الكامله للدوره السياسيه على الـدوره الاقتصاديه في البلاد وتعاظم دور القيود والمؤثرات الشخصيه على حساب دور المؤسسات والنظم الذي اخذ يتراجع بوضوح وبصوره مستمره بدلا من ان يقوي.

وكانـت النتيجـه ان القـرارات ان القرارات السياسيـه الحاكمه قد مارست دورا مباشـرا وغير مباشر في التأثـير على السياسات الاقتصاديـه الكليـه من خلال التشريعـات والقوانين والنظـم واللوائح او من خلال السياسـات المتخذه وسوء التطبيـق لها وتأثير كل ذلـك على كفاءة تخصيص المـوارد وادارتها و ارتباط ذلك بالفساد والفقر والبطاله واختـلال الامن وضعف القضاء وغياب التنظيم الجيد للقواعد الحاكمه لسوق العمل والاجور والاسعار والاختلالات التي تعتري بقيه اجزاء المنظومه الاداريه والاقتصاديه

،فالمشكلـه تولد المشكلـه خاصه عندما تفتقد الجديه والمصداقيـه وفي ظل مخالفه الشعار للواقع وأصبحـت السياسات والاليات المنفـذه مصـدر اهدار للثروات والفرصـ بل وصانعه للقيـود المتعدده التي تعيق الاعمـال وتحول دون تحقيـق التحولات المطلوبه والنقلات المرغوبه.

ومن المهم ان نؤكد انه ليس من الحكمه ان تتعامل الحكومه مع التحديات المتزايده بالاسلوب البطئ والتقليدي لان ذلك يزيد من حجم تلك التحديات ويفوت عليها الوقت اللازم للتغلب عليها ويقود الى التشاؤم حول مستقبل البلاد والخيار الوحيد هو الادراك الكامـل لحجـم المشكلات والتحديـات القائمه والبحث عـن الحلول الابداعيه ومن خـلال استحـداث الادوات والآليات المناسبة وفي اطـار رؤيه مشتركه قـادرة على تجاوز التحديات المنتصبـة والتكيف مع الحقائق الجيو سياسيه الجديـده ومعطيات العولمة والاستفـادة منهـا وأن التقدم في ذلك مرهون بمـدي قدرتنا على تشييد مؤسسات المستقبل ، تلك المؤسسات التي تنتمي الى روح العصر وتحدث التغيير الذي يؤمن لنا الانتقال السليم والآمن.

واذا كانـت اليمـن تعاني من محدودية الموارد الماليه وفي ظـل القابلية المتزايدة لتحرك الثروه في العالم وانتقالها من بلد إلى بلد ومـن مـكان الى اخـر فا لسؤال ماذا يمكـن لبلادنا ان تستفيد من هـذا المناخ؟ وبتعبير أخر ما هي فرصـ اليمن في استقطاب الثروات من خارجها؟

وللاجابـه علـى هذا السوال فأنـه يتعين على اليمن ان تحدث تغيـيرات جوهريه لتتمكن من الاخذ بالأساليـب الجديده لصناعة الـثروه وهـذه التغيرات مترابطه ولها اثرها المباشر على الاستثمارات والأسواق والشـركات والوظائف ومستويات المعيشه واهمها توفـر الحكـم الجيد والتنميه البشريه والتخصيصـ الكفؤ للموارد ووجود البنيه المادية الكافيـه وفي ظل دوله المؤسسات ومجتمع الشراكه والفرص المتساويه.

ان استمرار سياده ثقافه اللامبالاه هي سياسه كارثيه بكل المقاييس لأنها تفضي بنا إلى حاله عدم السيطرة على الأمور ومخرجات هذه السياسة قد طالت جوانب الحياة المختلفة للمجتمع وصعدت من درجة الإخطار المحدقة بمستقبل البلاد.

وان استمـرار غياب الحلول لمشاكلنا المتعددة يجعل قدرتنا علـى التأثر بالعالم اقل وذلك بسبب ضعف جاهزيتنا وتراجع أمكانيه التفاعل مع المعطيات الجديدة للعولمة وانعكاس ذلك سلبا على الأهداف والمصالح المشتركة لليمن مع الإطراف الاقليميه والدولية فضلا عن تواضع اد ءاتنا الداخلية وانكماش قدراتنا وطاقاتنا وهو ما يؤدي إلى ابتعادنا عن العالم وابتعاد العالم عنا ونخشى أن نجـد أنفسنـا وقد تركنا لنغرق في مشاكلنا ما لم نحدث تحولا حقيقيـا في مسارنا ونتجه للارتباط اكثر بالحقائق الجيو سياسيه ومعطيات العوله ومتغيرات القرن الواحد والعشرين.

ولان الواقـع كمـا اشرنا اليـه في الاسطر السابقه فقد سعينا في هذا الجهد الى الالمام بقـدر المستطاع باهم القضايا الاقتصادية و التطـورات الاقتصاديـة التي من شأنهـا ان تأثر سلبا او ايجابا على العملية الاقتصاديـة وبوجه اخص على الخطاع الخاص في اليمن.

ان هـذا الكتـاب بما يحويه مـن المقالات الاقتصاديـه ذات الارتباط الوثيق بالقطـاع ،يمثل مساهمه جاده في اطـار اثراء الوعي الاقتصـادي في اليمـن كما انه وسيلـة علمية ترشيد القرارات والسياسـات العامه وعلى صعيد الاسـواق والمشروعات والشركات وذلك بما يقدمه من بيانات وتحليلات ورؤى اقتصادية.

نأمل ان يكون لهذا الجهد المتواضع الاثر الايجابي المتوقع منه وان يكون بداية لجهود تاليه نسعى لتحقيقها.

المقال الاول

التحديات التنموية التي تواجه الاداء الاقتصادي في اليمن

تحديات الأداء الاقتصادي للقطاع الخاص .

واجـه الأداء الاقتصـادي الكلي خلال الفـترة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٧ مزيج من التحديات والمعوقات والتـي عملت على الحد من تحقيقه معـدلات أداء أفضل من تلـك المتحققة خلال الفترة خصوصاً وأن الإمكانيات والقـدرات الكامنة التي يحتويها الاقتصاد اليمني تؤهله لتحقيق معدلات نمو اقتصادية وتنموية أكبر، ويمكن تناول أبرز تلك التحديات والسياسات والإجراءات اللازمة للحد منها في التالي:

١. التحديات الهيكلية :

وهـي عبارة عن مجموعـة من التحديات والمعوقات المزمنة ،والتي من المتوقع أن تستمر لفـترة قادمة أيضاً كونها مرتبطة وبشكل أساسـي بمستـوى التنمويـة في اليمن والذي ما يزال يصنـف ضمن مجموعة الدول الأقـل نمواً على المستـوى العالمي، وأهم تلك التحديات هي:

١. ضعـف مستـوى خدمات البنية التحتية في الاقتصاد، حيث يلاحظ أن هناك قصور شديد في مدى تغطية البني التحتية مثل المناطـق الصناعية والطرق والمواصـلات والاتصالات والكهرباء والمياه والموانئ والمطارات لاحتياجات الطلب الحالي فضلاً عـن قدرتها لتلبية الاحتياجـات المستقبلة واحتياجات المستثمرين الأجانب، ويتطلب الأمر زيادة مستوى الإنفاق الاستثماري العـام علـى خدمات البنى التحتية من جهـة ومن جهة أخرى توفير البيئة التشريعيـة والاستثمارية الملائمة لمشاركة القطاع الخاص في توفير هذه الخدمات والحد من الاختناقات التي يواجهها الاقتصاد في هذا الجانب.

٢. ضعف تنمية الموارد البشرية سواءً في الجوانب التنظيمية أو الإدارية أو الفنية أو التقنية نتيجة لارتفاع مستويات الأمية والتي تقدر بحوالي ٤٥,٣٪، فضلاً عن انخفاض جودة التعليم العام والعالي وضعف ملائمة مخرجاته مع احتياجات سوق العمل وقلة عدد المعاهد والمراكز الفنية والتقنية، وينتج عن مجمل هذه الظواهر تدني الإنتاجية وتدني حجم النشاط الاقتصادي الـذي يترتب عليه انخفاض الدخل والاستهلاك والادخار وفرص النمو وكذلك اتساع ظاهرة الفقر والبطالة، وللتغلب على هـذه المعضلـة فإن الأمر يتطلب تحسين نوعية التعليم العام وزيادة مستوى الإنفاق العام عليه والعمل على موائمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل والتوسع في التعليم الفني والتدريب المهني.

٣. ضعـف القدرات التمويلية للاقتصـاد، والناتج عن تدني المدخرات المحلية وضعف دور الجهـاز المصرفي في تنمية الوساطة الماليـة واتجاه معظم التمويل المقدم من الجهاز المصـرفي نحو القطاع التجاري، فضلاً عن محدودية الموارد الخارجية التي يحصل عليها اليمن مقارنة بالكثير من الدول المشابهة لليمن في وضعها الاقتصادي والاجتماعي، الأمر الذي يتطلب العمل على توسيع القنوات التمويلية المتاحة من خلال الإسراع في إنشاء السوق المالية.

٤. محدودية القدرات الإنتاجية للاقتصاد وانخفاض مستوى الإنتاجية نتيجة لضعف ديناميكية القطاعات الإنتاجية واعتمادها على وسائل إنتاج متخلفة وبدائية وبالذات في القطاعات غير النفطية وضعف فعالية السياسات الحكومية الجادة في النهوض بهذه القطاعات، فضلاً عن أن أغلب المنشآت الإنتاجية هي منشآت صغيرة وتقع في إطار القطاع الهامشي غير المنظم.

٥. تعدد الأجهزة والجهات المشرفة على الأنشطة الاقتصادية وما نتج عنها من تعقيدات بيروقراطية وشيوع الروتين في المعاملات الحكومية وتزايد الفساد الإداري والمالي وما نتج عنها من ضياع موارد محتملة كان من الممكن استخدامها في تمويل عملية التنمية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

٦. ضعف جاذبية البيئة الاستثمارية بسبب ضعف مستوى الاستقرار الاقتصادي، فضلاً عن معاناة كثير من المستثمرين من عمليات السطو على الأراضي وشيوع حوادث الاعتداء على السياح واختطافهم وبصورة أسهمت في تقديم صورة سلبية عن اليمن والبيئة الاستثمارية والاقتصادية.

٢. التحديات الطارئة:

وهي عبارة عن مجموعة من العوامل والمتغيرات الطارئة الداخلية والخارجية التي واجهت الأداء الاقتصادي الكلي لليمن خلال السنوات ٢٠٠٠ – ٢٠٠٧ والتي أعاقت النمو الاقتصادي وأسهمت في تواضع معدلات أداءه وأهمها:

١. تراجع معدلات نمو الناتج المحلي الحقيقي لقطاع النفط والغاز وتحقيقه معدلات نمو سالبة ابتداءً من عام ٢٠٠٣ ليصل في عام ٢٠٠٧ إلى -٩, ١١٪ بحوالي ٢, ١٢٪ نظراً لتراجع كميات إنتاج النفط الخام من حوالي ١٦٠ مليون برميل عام ٢٠٠٠ إلى حوالي ١١٧ مليون برميل في عام ٢٠٠٧ وفقاً للإحصاءات الرسمية ، وفي عام ٢٠٠٨ شهد هذا القطاع نموا سالبا تصل نسبته الى ٧،٨٩ ٪ وذلك بسبب تراجع الكميات المنتجة من النفط .

٢. الحوادث الإرهابية والإختلالات الأمنية واعمال القرصنه في خليج عدن التي تشهدها اليمن وما ترتب عليها من تداعيات على الاقتصاد اليمني تمثلت في تدني جاذبية البيئة الاستثمارية وتراجع التدفقات الاستثمارية الأجنبية نحو اليمن وبالذات في مجال النفط والغاز، فضلاً عن ارتفاع تكاليف الملاحة وأقساط التأمين على السفن الواصلة إلى الموانئ اليمنية وارتفاع تكاليف الإنتاج.

٣. تواضع معدلات نمو الاستثمارات الخاصة والتي يعول عليها في تحريك عملية التنمية وتحفيز معدلات النمو الاقتصادي، حيث لم يتجاوز متوسط معدل نمو الاستثمارات الخاصة خلال الفترة ٢, ٤٪ مقارنة بحوالي ٣, ٢٧٪ للاستثمار العام.

٤. تزايد معدلات التضخم التي شهدها الاقتصاد خلال الفترة ٢٠٠١ – ٢٠٠٧، والتي وصلت إلى حوالي ٣, ١٣٪ سنوياً، الأمر الذي أسهم في اضعاف الاستقرار الاقتصادي وخلق صعوبات حقيقية أمام مسارات التنمية وخلق بيئة استثمارية غير محفزة.

٥. تجدد المواجهات العسكرية في صعدة خلال السنوات ٢٠٠٤ – ٢٠٠٩ والاحتجاجات والمظاهرات في المحافظات الجنوبية والتي أسهمت في تحويل جزء مهم من الموارد المالية والجهود التنموية لمعالجة هذه القضايا.

٣. أداء الاستثمار الكلي وعلاقته بالنمو الاقتصادي وتعزيز دور القطاع الخاص في عملية التنمية.

تشير البيانات الرسمية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء إلى ارتفاع قيمة الاستثمارات الكلية في الاقتصاد خلال الفترة

٢٠٠٠ – ٢٠٠٧ مـن ٢٥٨,٥ مليـار ريـال إلى ١٩٦٦,٦ مليار ريـال، الأمر الذي انعكس في ارتفاع الاستثمـار الإجمالي كنسبة من النـاتج المحلي الإجمالي من ١٥,٩٪ عـام ٢٠٠٠ إلى ٣٩,٩٪ عام ٢٠٠٧، وقد سجل الاستثمار الإجمالي معدل نمو سنوي متوسط عـالي بلـغ حوالي ٣٥,٥٪ خلال الفترة وخلال العام الماضي ٢٠٠٨ فإن اجمالي تكلفـة المشاريع المرخصة تصل الى ٣٨٩،٤ مليار ريال وتبلغ قيمة المشروعات الصناعية ٢٢٧،٩ من اجمالي المبلغ تليها المشروعات الخدمية وبقيمة ١٤٨ مليار ريال.

الجديـر بالذكر أن أداء الاستثمار الإجمـالي خلال الفترة كان متأثراً بدرجة عالية بأداء الاستثمار العام الذي حقق معدلات نمو أكـبر مـن النمو المتحقق في جانب الاستثمـار الخاص، الأمر الذي أسهـم في تنامي دور الاستثمار العـام ليستحوذ على النصيب الأكبر من إجمالي الاستثمار وبنسبة ٥٣,٢٪ تقريباً في المتوسط خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٧ مقابل ٤٦,٨٪ للاستثمار الخاص، وقـد ساعـد على ذلك توفر الموارد الماليـة العامة الناتجة عن تزايد عائدات الصادرات النفطية نظـراً للارتفاع في أسعار النفط العالميـة، كمـا يعكس تذبذب معدلات نمو الاستثمارات الخاصة خلال الفترة حجم المعوقات والتحديات التي ما تزال تواجه البيئة الاستثمارية.

وبمـا أن الإنفـاق الاستثماري يمثـل أحد مكونات الطلب الكلي في الاقتصاد إلى جانب كل مـن الإنفاق الاستهلاكي الكلي والإنفاق على الصادرات المحلية من قبل العالم الخارجي، وبالتالي فإن نمو وتطور أحد المكونات الثلاثة للطلب الكلي سوف ينعكس بصورة إيجابيـة على النمو الاقتصادي الكلي وما يرتبط به من جهـود تنموية تتعلق بتخفيف معدلات الفقر والبطالة في المجتمع والتنمية الشاملة بصورة عامة.

وتشـير بيانـات الجـدول (١-٤) إلى أن الاستثمار الإجمالي كان لـه الأثر الأول على نمو الناتج المحلـي الإجمالي خلال السنوات ٢٠٠٠ – ٢٠٠٧، حيـث بلـغ معـدل النمو بالأسعـار الجارية للاستثمار الإجمـالي حوالي ٣٥,٥٪ في المتوسط خـلال الفترة، فيما كان معـدل نمـو للاستهلاك الكلي أقل من ذلك وبلغ حوالي ١٤,٧٪ بالأسعار الجارية خلال الفترة ومعدل نمو الصادرات حوالي ١٩,٤٪.

جدول (١-١) معدل النمو بالأسعار الجارية للفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٧

	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	متوسط الفترة
الناتج المحلي الإجمالي	٢٩,٩	٦,٩	١٢,٩	١٥,٢	١٨,٢	٢٦,٩	٢٣,٨	١٧,٣	١٨,٩
الاستهلاك النهائي الكلي	١٥,٢	١٥,٣	١٥,٩	١٢,٠	١٣,٦	١٥,٠	١٨,٩	١٢,٠	١٤,٧
الاستثمار الإجمالي	٣٦,٦	٧,٣	٧,٩	٣٨,٦	٢٤,٠	٥٠,٦	٦٣,٢	٥٥,٦	٣٥,٥
صادرات السلع والخدمات	٥٥,٧	-٧,٦	١٦,٦	١٣,٢	١٨,٤	٤٠,٦	١٨,٢	-٠,٣	١٩,٤

المصدر: كتاب الإحصاء السنوي ٢٠٠٦

المقال الثاني

تقييم اثر السياسات الاقتصادية الكلية على نشاط القطاع الخاص في اليمن

السياسة المالية وأثرها على القطاع الخاص

يرتبـط القطاع الخاص بعلاقـة وثيقة ومباشرة مع السياسة المالية، وهي علاقة تبادلية أيضاً فكمـا أن السياسة المالية تؤثر على النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص، فإن الأخير أيضاً يؤثر على مجريات وأدوات واتجاه السياسة المالية، وتمثل أهداف السياسة المالية الجسر الذي من خلاله يتم التأثير على النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص، ويمكن ملاحظة تأثير أهداف السياسة المالية على القطاع الخاص في الآتي:

١ـ تحقيـق الاستقرار الاقتصادي والذي يشـكل الأساس لضمان استدامة المناخ الاستثماري الجـاذب للاستثمارات الخاصة، ويتمثل ذلك في تحقيق ما يلي:

- تحقيـق استقـرار في المستـوى العـام للأسعار والتحكم في معـدل التضخم إضافـة إلى استقـرار أسعار الصرف واستقرار قيمة العملة الوطنية.
- السيطرة على معدل البطالة عند مستوى مقبول اجتماعياً واقتصادياً.
- استقرار ميزان المدفوعات.
- ضمان استدامة النمو الاقتصادي عند مستويات مولدة للدخل ولفرص العمل.

٢ـ التخصيـص الأمثـل للمـوارد العامة، ويؤثر هذا الهـدف على حوافز القطـاع الخاص نحو الاستثمار مـن حيث الاتجاهات التالية:

- كلما كان حجم الإنفاق العام عند مستوى مرغوب من الناتج المحلي الإجمالي، فإن هذا يعني أن النشاط الحكومي بصـورة عامـة ومن خلال الإنفاق العام يشكل رافعـة كبيرة للطلب الكلي على السلع والخدمـات، من ثم فإن هذا يدفع القطاع الخاص إلى مزيد من التشغيل والإنتاج وزيادة العرض الكلي.
- أن تخصيـص الإنفـاق الاستثمـاري يأخذ أهمية كبيرة في السياسات المالية، ومن ثـم كلما ارتفعت حصة الإنفاق الاستثمـاري العام من إجمالي الإنفـاق كلما توقعنا مستوى قوي ومرغوب من توفر البنيـة التحتية والخدمية الأساسية التي توفر للقطاع الخاص مناخ ملائم لاستثمار. حيث يؤدي المستوى الجيد من البنى التحتية والخدمات الأساسية إلى انخفاض كلفة الإنتاج في المشروعات الخاصة ومن ثم توفر فرص أكبر للمنافسة وزيادة التشغيل وصولاً إلى تحقيق النمو المستدام.

٣. عجز الموازنة العامة، وما يمثله من أثر على حوافز الاستثمار والإنتاج في القطاع الخاص من حيث:

- كلما كان عجز الموازنة في الحدود الآمنة المقبولة عالمياً، فإنه من المتوقع أن يكون هناك استقرار في معدل التضخم الذي تعتبر كما أشرنا أحد عناصر المناخ الاستثماري الجاذب.
- كلما انخفض عجز الموازنة كلما قلت حاجة الحكومة لطلب التمويل من الجهاز المصرفي لتغطية العجز، وبالتالي انخفاض معدل مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص على مصادر التمويل المتاحة في الاقتصاد.

٤. يلعب زيادة الإنفاق الاجتماعي وخاصة الإنفاق على التعليم والتدريب دوراً هاماً في التأثير على مستوى التشغيل والإنتاج في القطاع الخاص من حيث:

- أن تنمية الموارد البشرية وتأهيلها علمياً ومعرفة وتدريباً له أثر قوي على إنتاجية القوى العاملة ومن ثم على حجم إنتاج المشروعات الخاصة.
- يرتبط حجم الإنفاق على الحماية الاجتماعية، بمعدلات الفقر والبطالة، حيث أن انتشار الفقر والبطالة يعني مزيد من عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي، كما يعني قوة شرائية ضعيفة ومتدنية ومن ثم انخفاض في الإنفاق الخاص الأمر الذي يمثل مؤشراً سلبياً على حوافز الاستثمار والإنتاج في المشروعات الخاصة.

٥. تؤثر البنية القانونية في المجال المالي والاقتصادي على دور القطاع الخاص، حيث أن رسوخ القوانين وملائمتها وقدرتها على حماية الحقوق وضمان المناخ الجاذب للاستثمار، يشكل ضماناً لأنشطة ومشروعات القطاع الخاص.

السياسة المالية والموازنة العامة والمشروعات الخاصة:

تمثل الموازنة العامة للدولة بشقيها الإنفاقي والإيرادي الوعاء الذي تصب فيه أهداف وأدوات السياسة المالية، ولذلك فإن تحليل أثر السياسات المالية من حيث الأهداف والأدوات على القطاع الخاص سيتم من خلال تحليل أبرز تطورات المالية العامة وانعكاس ذلك إيجاباً أو سلباً على النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧م. ومن خلال الإطلاع على الجدول (٣-١) والذي يبين اتجاهات الموازنة العامة خلال الفترة ٢٠٠٤ – ٢٠٠٧، يمكن الخروج بعدد من الملاحظات عن أداء السياسة المالية خلال الفترة ودلالاتها على أداء القطاع الخاص وذلك كالتالي:

أولاً: أن حصة الإنفاق العام (الحكومي) من الناتج المحلي قد ارتفع من ٤, ٣٤٪ في عام ٢٠٠٤م إلى ٦, ٣٩٪ في عام ٢٠٠٧ وهذا يشير إلى أن الطلب الكلي على السلع والخدمات قد ارتفع مدفوعاً بارتفاع الإنفاق الحكومي. الأمر الذي يتوقع أن يحدث أثراً إيجابياً على حوافز التشغيل والإنتاج في القطاع الخاص، غير أن هذا الأثر يعتبر متواضعاً ومحدوداً بسبب ضعف مناخ الاستثمار واستمرار العوائق الهيكلية المتعلقة بمستوى البنية التحتية.

ويؤكد هذا أن حصة الإنفاق الاستثماري التي تفترض أن لها علاقة مباشرة بتحسين البنية الأساسية قد شهدت انخفاضاً كنسبة من الناتج المحلي من ٢, ٨٪ في عام ٢٠٠٤ إلى ٣, ٧٪ في عام ٢٠٠٦ قبل أن تعود للزيادة في عام٢٠٠٧م لتصل إلى ٣, ٨٪.

جدول (٢-١)

مؤشرات المالية العامة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ ودلالاتها على أداء القطاع الخاص

	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	متوسط معدل النمو خلال الفترة
كنسبة من الناتج المحلي					
الإنفاق الحكومي	٣٤,٤	٣٧	٣٨	٣٩,٦	٢٣,٥
الإنفاق الجاري	٢٤,١	٢٦,٦	٢٨,٢	٣٢,٩	٢٧,١
الإنفاق الاستثماري	٨,٢	٧,٩	٧,٣	٨,٣	١٤,٧
كنسبة من إجمالي الإنفاق العام					
الصحة	٥,٢٢	٤	٣,٩	٣,٧	٢٠,٥
التعليم	١٦,٢	١٤	١٣,٦	١٤,٢	١٥,٧
الحماية الاجتماعية	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣	١٥,٠

المصدر : وزارة المالية، نشرة إحصائية مالية الحكومة ، العدد (٣٠)، الربع الرابع ٢٠٠٧

وفي عام ٢٠٠٨ فإن المؤشرات الاولية تعطي اعلى نسبة اعلى للانفاق الجاري من متوسط العام للفترة ٢٠٠٤ -٢٠٠٧ وهو ما يجعل حصة الانفاق الاستثماري اقل من ٧٪ من الناتج المحلي ويتوقع أن تنخفض نسبة الانفاق الاستثماري في العام الحالي ٢٠٠٩ الى اقل من ذلك بسبب عدم تنفيذ الكثير من المشروعات المعتمدة في الميزانية.

حيث تشير النتائج الاولية للتنفيذ الفعلي للموازنة خلال للتصف الاول من عام ٢٠٠٩ فإن حجم الانفاق الجاري والاستثماري قد إنخفض بشكل عام بسبب انخفاض الايرادات العامة حيث تراجعت بنسبة ٢٦٪ من اجمالي الايرادات التقديرية وذلك بسبب انخفاض الايرادات النفطية وقد لجأت الحكومة الى تخفيض النفقات بنسبة ١٨،٧٪ من اجمالي النفقات التقديرية بسبب النشرة الاحصائية لمالية الحكومة و(العدد السادس والثلاثون+الربع الثاني ٢٠٠٩ م) وهوما أثر بشكل عام على مجمل النشاط الاقتصادي في البلاد وعلى الانشطة الاستثمارية بشكل خاص والتي يتوقع أن تشهد إنخفاضا واضحا هذا العام وربما العام القادم ايضا وذلك للاسباب الاقتصادية والامنية والسياسية مجتمعة ، خاصة اذا استمرت الحرب في الصعدة وما يتطلب ذلك من توجيه للموارد للانفاق على الحرب وتبعاتها.

ومع الأخذ بعين الاعتبار أن جزءاً من الإنفاق الاستثماري لا يتم استيعابه في مشروعات البنية التحتية ناهيك عن تحقيق وفورات في هذا الباب، ومن ثم ضعف فاعلية الإنفاق الاستثماري في تحفيز النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص، وهذا ما يؤكده تدهور نسبة الاستثمارات الخاصة كنسبة من الناتج المحلي من ١٠٪ لعام ٢٠٠٤م إلى ٦,٤٪ لعام ٢٠٠٧م، ومما لا شك فيه أن هذا التناقض يؤثر سلباً على مناخ الاستثمار مما ينعكس على ضعف تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الداخل وخروج الاستثمارات المحلية إلى الخارج.

ثانياً: بالرغم من أن حجم الموازنة كنسبة من الناتج المحلي قد شهد تزايداً مستمراً خلال الفترة، مما يدل على أن اتجاه الموازنة كان توسعياً ويستهدف إنعاش الاقتصاد الكلي، إلا أن الاختلال في تخصيص الإنفاق يضعف هذا الأثر ويجعل الموازنة في حقيقتها هي موازنة انكماشية للاعتبارات التالية:

١. أن حصــة الإنفــاق الجاري مازالت تشكل النسبة الأكبر من حجم الموازنة العامة، فضلاً عن تزايدها المستمر خلال الفترة، حيث ارتفعت من ٢٤٪ في عام ٢٠٠٤ إلى حوالي ٣٣٪ في عام ٢٠٠٧م، وهذا يعني أن الشطر الأكبر من هذا الإنفاق هو إنفاق حتمي ومن ثم محدودية تأثير الموازنة العامة على تحفيز النشاط الإنتاجي للقطاع الخاص.

٢. شهــدت حصة الإنفاق الاستثماري تناقض خلال الفترة وهــذا يضعف الأثر التوسعي للسياسة المالية على اعتبار أن الإنفاق الرأسمالي هو الرافعة الأساسية للتوسع في التشغيل والإنتاج.

٣. أن اعتماد السياسات المالية الإيرادية على خفض كلفة الدعم للمشتقات النفطية ورفع أسعار الديزل والبنزين على الجمهور ومــن ثــم على بعض المشروعات الخاصة. قد أدى إلى إضعاف القــوة الشرائية للأفراد من جهة وإلى زيادة كلفة الإنتاج من جهــة أخــرى، وكلا الأمرين يعملان في اتجاه مضــاد لتحفيز النشاط الخاص ويضعفان الكفــاءة التنافسية للقطاع الخاص المحلي مقارنة بالخارج.

ثالثــاً: يشــير اتجــاه أداء السياســة المالية في جانب تنمية المــوارد البشرية كما يعكــس ذلك حجم الإنفاق علــى التعليم والصحة والحمايــة الاجتماعيــة أن هذا الأداء لم يكــن في المستوى المرغوب والمؤثر، حيث أن حصة الإنفاق العــام على الصحة كنسبة من إجمالي الإنفاق شهد تناقصاً مستمراً، حيث تراجع من ٢,٥٪ في عام ٢٠٠٤م إلى ٣,٧٪ في عام ٢٠٠٧م، على الرغم من تحقيقه معــدل نمــو سنوي متوسط عالي خلال الفترة بلغ ٢٠,٥٪، كما تراجع الإنفاق على التعليم كنسبة من إجمالي الإنفاق من ١٦,٢٪ في عام ٢٠٠٤ إلى حوالي ١٤,٢٪ في عام ٢٠٠٧، وبلغ متوسط نموه السنوي خلال الفترة حوالي ١٥,٧٪، أما الإنفاق على الحماية الاجتماعيــة فلــم يتعدى خلال الفترة ٠,٣٪ وهي نسبة ضئيلة جداً لا تتناسب مــع حجم التحديات الاجتماعية في المجتمع اليمني وبالذات في ظل انتشار الفقر والبطالة.

وبنــاءً عليه فإن هــذه المؤشرات تدل على ضعف مؤشرات التنمية البشرية، الأمر الذي ينعكــس سلباً على مستوى كفاءة وإنتاجية القــوى العاملــة في الاقتصاد، ومــن ثم تزايد اعتمــاد المشروعات الخاصة على العمالــة الأجنبية، مما يزيد مــن تكاليف الإنتاج ويضعف بالتالي قدرتها التنافسية.

ومن ناحية أخرى فإن الإنفاق على التعليم والصحة والحماية الاجتماعية له علاقة بمشكلة الفقر والبطالة، وبالتالي فإنه كلما كان حجم الإنفاق على هذه القطاعات منخفضاً، كلما زادت معدلات الفقر والبطالة ومن ثم مزيد من ضعف القوة الشرائية للأفراد، وهذا يعطي إشارة سالبة على الطلب الكلي ومن ثم حجم التشغيل والإنتاج والعرض الكلي الذي يسهم به القطاع الخاص.

رابعــاً: الضغــوط التضخمية للإنفاق العام وأثر ذلــك على مناخ الاستثمار، حيث شهدت الفــترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ ضغوطاً تضخمية عاليــة، نتيجــة لعدد من العوامل والمتغــيرات ومن ضمنها الآثار المباشرة وغير المباشرة للسياســة المالية والتي لم تفلح السياسات الماليــة في تنويــع مصادر تمويل الإنفاق العام الذي ظل يعتمد بصــورة رئيسية على إيرادات النفط وبنسبة تفوق ٧٠٪ من إجمالي الإيــرادات، وقــد أسهمت الزيادة في إيرادات النفط في تراكم احتياطيات الدولة من النقد الأجنبي والذي كان له أثر توسعي على عرض السيولة المحلية (عرض النقود من ١٥٪ لعام ٢٠٠٤م إلى ٢٧,٧٪ في عام ٢٠٠٦، و١٦,٨٪ في عام٢٠٠٧م)، والتي كان لها أثر مباشر على زيادة معدل التضخم وارتفاع الأسعار، كما إن ارتفاع التضخم المقترن بسعر فائدة مرتفع قد جعل كلفة الاستثمار مرتفعة أيضاً. ومن ثم مزيد من الصعوبات التمويلية في المشروعات الخاصة، حيث ارتفع معدل التضخم من ١٢٪ في عام ٢٠٠٤م إلى ١٨,٥٪ في عام ٢٠٠٦م. وظل عند مستوى ١٥٪ خلال عام ٢٠٠٧م وفقاً للإحصاءات الرسمية،

الجديـر بالذكر أن التضخم الناجم عن زيادة احتياطي الدولـة من النقد الأجنبي (الأثر النقدي للسياسة المالية) كان له أثرين على نشاط القطاع الخاص خلال الفترة وذلك كالتالي:

١. أثـر ارتفـاع الأسعار في إضعـاف القوة الشرائية للأفراد، ومـن ثم محدودية نمو الطلب الكلي علـى السلع والخدمات التي ينتجها القطاع الخاص، وانخفاض حوافز التشغيل والإنتاج في منشآت القطاع الخاص.

٢. ارتفاع كلفة التمويل والاستثمار ومن ثم تباطؤ النمو الاقتصادي بسبب الركود.

خامساً: الكوابح الضريبية وأثرها على تحفيز نشاط القطاع الخاص خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧م، حيث أصدرت الحكومة عدداً مـن التعديلات والقوانين المالية والاقتصادية وأبرزها: قانـون ضريبة المبيعات – قانون الجمارك – قانون التعرفة الجمركية – قانون ضريبة الدخل – قانون الاستثمار – قانون الدين العام. وعلى الرغم من أن أهداف الحكومة من وراء هذه التعديلات كانت ترمـي إلى تهيئة بيئة استثمارية واقتصادية جاذبة للاستثمارات الخاصة ومعززة لدور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية في اليمن، إلا أن الملاحظ أن إصدار هذه القوانين أو تعديلها لم ينهي المشكلات التي تواجه القطاع الخاص من حيث تعدد الضرائب والرسـوم أو أسلـوب جبايتهـا أو متطلبات شروط نجاحهـا أو قياس آثارها. وهـو الأمر الذي جعل العلاقة بـين القطاع الخاص والحكومـة في حالـة غير مستقرة، انعكست وبصورة سلبية على مناخ الاستثمـار، حيث أضفت نوع من الضبابية وعدم اليقين في بيئة الأعمال، ولا شك أن هذا قد أثر سلباً على حوافز الاستثمار والتشغيل لدى المشروعات الخاصة.

السياسة النقدية وأثرها على القطاع الخاص:

تتمثل السياسة النقدية في مجموعة الإجراءات والأدوات والسياسات التي ينفذها البنك المركزي لإدارة النظام النقدي في الاتجاه الـذي يحقـق الأهـداف الاقتصادية للمجتمع ذات الصلـة الوثيقة بالنمو الاقتصـادي واستقرار الأسعار. ومن ثـم فإن السياسة النقديـة مثلها مثل السياسة المالية تتوخى تحقيق أهدافه نهائية هي ضمان استدامة النمو وتحقيق الاستقرار الاقتصادي المتمثل في تحقيق استقرار أسعار السلع وأسعار العملات.

وفي الاقتصاديات الحديثة تتوخى السياسة النقدية تحقيق أهدافها من خلال أدوات السياسة النقدية والمتمثلة في سعر الفائدة في اقتصـاد تقليدي، نسب الاحتياطي القانوني، عمليات شـراء وبيع أذون الخزانة والسندات الحكومية (عمليات السوق المفتوحة)، السياسـات الائتمانيـة والتي تستهـدف التحكم في حجم السيولة المحليـة (عرض النقود) في الاتجاه المرغـوب، بما لها من آثار مباشرة وغير مباشرة على نشاط القطاع الخاص.

ومـن خلال تحليل اتجاهـات وأدوات وعناصر السياسة النقدية للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧م، يمكـن التعرف على تأثير تلك السياسات على أداء القطاع الخاص، من حيث تأثيرها على حوافز الإنتاج والتشغيل للقطاع الخاص من جهة ومناخ الاستثمار من جهة أخرى وذلك على النحو الآتي:

أولاً: شهـدت الفـترة ٢٠٠٤- ٢٠٠٧ تنفيـذ عدد مـن الإجـراءات ذات الصلة بتطوير منظومـة التشريعات النقديـة والمصرفية ومنها:

١- قـرار رفـع رأس مال البنـوك إلى ستة مليار إضافة إلى إصدار القانون رقم ٤٦ لعـام٢٠٠٦م بشأن أنظمة الدفع الإلكترونية والعمليات المالية والمصرفية.

٢- صدور قانون التأجير التمويلي رقم ١١ لسنة ٢٠٠٧م وإنشاء لجنة مكافحة غسيل الأموال.

٣- صدور قانون مؤسسة ضمان الودائع المصرفية وإعداد مشروع تعديل قانون المصارف الإسلامية ومشروع قانون المصارف الإسلامية ومشروع مكافحة غسيل الأموال.

ثانياً: تمسكت السياسة النقدية خلال الفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٧م بهدف استدامة الاستقرار النقدي والسيطرة على معدل التضخم عند مستوى مرغوب، حيث استهدفت الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتخفيف من الفقر عدم تجاوز معدل التضخم عن ١٣٪ خلال ٢٠٠٦-٢٠١٠م. ومن ثم الحفاظ على استقرار سعر صرف العملة بما لا يتعارض مع توفير السيولة الملائمة لمتطلبات النشاط الاقتصادي، مع التأكيد على أن الجمع بين هدفي الاستقرار النقدي وتوفير السيولة ليس عملاً سهلاً، بمعنى أن تحقيق الاتساق بين الهدفين إذا ما حدث يعد إنجازاً في إدارة السياسة النقدية.

وبتحليل أداء السياسة النقدية ومن خلال الإطلاع على الجدول (٣-٢) والذي يوضح أداء المؤشرات النقدية المختلفة يمكن الخروج بعدد من الملاحظات وذلك على النحو الآتي: ١. شهدت الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧م إفراط نقدي تمثل في ارتفاع معدل نمو عرض النقود في الاقتصاد ليصل في المتوسط ١٩٪، حيث ارتفع من ١٥٪ في عامي ٢٠٠٤/٢٠٠٥م إلى ٢٩٪ في عام ٢٠٠٦م، ثم تراجع إلى نحو ١٧٪ خلال عام ٢٠٠٧م وبمقارنة نمو عرض النقود بمعدل نمو الناتج الحقيقي الذي بلغ في المتوسط نحو ٤٪ لنفس الفترة، فإن هذا يعني أن درجة الإفراط النقدي هي (٤) وهو رقم مرتفع ويعكس الضغوط التضخمية على الأسعار ومن ثم معدل التضخم. الأمر الذي انعكس في تدني مظاهر الاطمئنان لدى القطاع الخاص المحلي والأجنبي، والذي ما يزال ينظر بعين القلق والحذر إلى هذا المسار المتقلب للاستقرار النقدي والأسعار ومن ثم سعر صرف الريال، ويعزى هذا القلق إلى عدم التأكد من أن هذه المؤشرات ستكون قابلة للاستدامة لذلك، فإن أثرها على مناخ الاستثمار ما زال متواضعاً وغير حاسم.

جدول (٢-٢) أداء المؤشرات النقدية خلال الفترة ٢٠٠٤ – ٢٠٠٧

	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	المتوسط
معدل نمو عرض النقود	١٥	١٥	٢٩	١٧,٤	١٩٪
معدل التضخم العام	١٢,٥	١١,٤	١٨,٤	١٣	١٣,٧
معدل تضخم الغذاء والمشروبات	١٩	١٨,٨	٢٨,٦	٢٣,٥	٢٢,٥
معدل نمو الناتج المحلي	٣,٩٧	٥,٦	٣,٢	٣,٦	٤

٢. في اقتصاد نقدي ومصرفي تقليدي تعد سياسة سعر الفائدة أحد أدوات السياسة النقدية وخاصة في التحكم باتجاه كلفة تمويل الاستثمار، وفي نفس الوقت تشجيع الادخار ومن ثم التحكم في اتجاه النمو في المشروعات الخاصة، ويمكننا هنا عرض نتائج هذه الأداة وأثرها على أداء القطاع الخاص على النحو الآتي:

- خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧م تراوحت أسعار الفائدة على القروض الاستثمارية عند مستويات مرتفعة ١٥-٢١٪، على الرغم من تراجعها من حوالي ٣٠٪ للفترة ٩٥-٢٠٠٣م رغم تذبذب معدل التضخم صعوداً وهبوطاً، ودون مراعاة لأسعار الفائدة العالمية، وبالتالي فإن الارتفاع في أسعار الفوائد كان أحد الأسباب الرئيسية لارتفاع كلفة التمويل وكلفة الخدمات الذي كرر القطاع الخاص شكواه المتكررة منه وهو ما شكل عائقاً أمام تحسين مناخ الاستثمار.

- أدى إصدار أذون الخزانة بغية امتصاص السيولة وتحقيق الاستقرار النقدي والأسعار إلى آثار سلبية على حوافز التشغيل والإنتاج للمشروعات الخاصة، فمن ناحية أدت سياسة أذون الخزانة إلى منافسة الحكومة للقطاع الخاص على الموارد المالية الشحيحة والمتاحة للاستثمار في مجالات الإنتاج الحقيقية. ومن ناحية أخرى، أسهمت في زيادة كلفة الاقتراض ومن ثم زيادة كلفة الاستثمار والإنتاج، ومن ثم الإسهام في تعزيز حلقة الركود الاقتصادية التي اثرت سلبا على مناخ الاستثمار الخاص.

- يعكس الائتمان المصرفي (القروض) للقطاع الخاص مدى نجاعة السياسات النقدية والمصرفية في تحفيز أو كبح النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص، وتشير بيانات الجدول (٣-٣) إلى أن معدل نمو القروض الإجمالي قد انخفض من ٣٧٪ لعام ٢٠٠٤م إلى ١٦,٣٪ لعام ٢٠٠٦م ثم ارتفع إلى ٣٩٪ لعام ٢٠٠٧م، وبصورة عامة فإن متوسط نمو القروض الإجمالي للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧، (٢٧٪) يعتبر معدل منخفض ويعكس مناخ الاستثمار غير المشجع الذي تواجهه المصارف.

- بالرغم من ارتفاع القروض للقطاع الخاص خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ حيث بلغت في المتوسط نحو ٥١٪ من إجمالي القروض مقابل ٤٩٪ للحكومة، إلا أن هذا لم يكن كافياً لتنشيط حوافز التشغيل والإنتاج في المشروعات الخاصة، فإذا أخذنا بعين الاعتبار نسبة القروض للقطاع الخاص إلى إجمالي الودائع سنجد أنها ما زالت متدنية، وتعكس ضعف فاعلية القطاع المصرفي في توظيف الودائع في مجالات الاستثمار الخاص، ومن ناحية أخرى، فإن هذه النسبة تشير إلى صعوبة التمويل الذي يواجهه القطاع الخاص. وتعزى هذه الصعوبة إلى أثر الإزاحة حيث تنافس الحكومة القطاع الخاص على موارد الاستثمار باستخدام أذون الخزانة كما ذكرنا سابقاً

- زاد حجم الائتمان للقطاع الخاص في عام ٢٠٠٨ بمقدار ٦٤ مليار ريال أو ما نسبته ١٨ ٪ ليصل الى ٤٢٤ مليار ريال مقابل نمو مقدارة ٩٣ مليار ريال ونسبته ٣٥ ٪ في العام السابق وقد ساهم ذلك في دعم النمو الاقتصادي.

جدول (٢-٣) تطور القروض والسلفيات للجهاز المصرفي خلال الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٧

البيان	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	المتوسط
معدل نمو إجمالي القروض (٪)	٣٧	١٨	١٦	٣٩	٢٨
كنسبة من الناتج المحلي (٪)	١٣,٤	١٢,٧	١٢,٦	١٦	١٤
القروض للحكومة من إجمالي القروض (٪)	٤٦,١	٤٤,٣	٤٣,٠	٤٤,١	٤٤
القروض للقطاع الخاص من إجمالي القروض (٪)	٥٤,٠	٥٥,٦	٥٦,٤	٥٤,٨	٥٥
إجمالي القروض إلى الأصول (٪)	٥٠,١	٥١,٨	٤٥,٤	٥٠,٤	٤٩
القروض الخاصة إلى إجمالي الأصول (٪)	٢٧,٠	٢٨,٨	٢٥,٦	٢٧,٦	٢٧
القروض الخاصة من الناتج المحلي (٪)	٧,٢	٧	٧,١	٨,٩	٨

وإلى جانب ما سبق يعكس تدني مؤشرات الإقراض للقطاع الخاص صورة واضحة عن مناخ الاستثمار غير الجاذب للاستثمارات المحلية والمتأثر بعدد من الاختلالات، وعلى رأسها الدور الضعيف للقضاء في حماية حقوق المقرضين، وبالتالي فإن صعوبة التمويل تعني ارتفاع كلفة الإنتاج والتشغيل داخل القطاع الخاص، الأمر الذي يؤدي إلى سلسلة من التداعيات المؤثرة على نشاط القطاع الخاص أبرزها:

- ◇ إضعاف المنافسة نتيجة صعوبة دخول المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى الأسواق.
- ◇ غياب سوق الأوراق المالية ومن ثم غياب الإفصاح والشفافية عن الأنشطة الاقتصادية.
- ◇ غياب آليات فعالة لجذب مدخرات المغتربين.
- ◇ تركز التمويل عند القلة أو مالكي المشروعات من المتنفذين ومن ثم غياب الفرص المتكافئة.
- ◇ ضعف شفافية معايير الرقابة على البنوك وحصر أنشطتها بصورة رئيسية في شراء أذون الخزانة وعدم ابتكار منتجات مصرفية جديدة وخاصة في البنوك التقليدية.

كما يمكن ملاحظة صعوبة تمويل القطاع الخاص من خلال مؤشر نسبة القروض للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي والتي ظلت عند نسبة ٧٪ في المتوسط خلال الفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٧م وهي تعكس في الواقع تردد البنوك في الإقراض واحتراسها في الإقراض للقطاع الخاص لأسباب منها:

- ◈ الاستثمار في أذون الخزانة الذي يمثل أماناً وسهولة وأقل مخاطرة بالنسبة للبنوك التقليدية.
- ◈ ارتفاع نسب القروض المتعثرة وضعف القضاء في البت في استرداد القروض.
- ◈ مناخ الاستثمار الضعيف الذي لا يشجع البنوك على الدخول في مخاطرات جديدة.

من ناحية أخرى تظهر بيانات الإقراض للقطاع الخاص، تحيزاً نحو تمويل الواردات والتجارة في السلع المصنعة على حساب تمويل الأنشطة الزراعية والصناعية وتمويل الصادرات، وهذا يعكس سياسة البنوك في تفضيل الإقراض قصير الأجل، وخاصة في البنوك التقليدية، حيث ترتفع نسب الإقراض قصير الأجل وتنخفض نسب الإقراض طويلة الأجل (٥٪ فقط في المتوسط). بينما الحالة في البنوك الإسلامية مختلفة حيث ترتفع فيها تمويلات الاستثمارات طويلة الأجل والتي تتراوح بين ٥٠-٦٠٪، من إجمالي التمويلات.

سياسة التجارة الخارجية والإصلاح المؤسسي وتنافسية القطاع الخاص

أ- فيما يتعلق بسياسات التجارة الخارجية:

على الرغم من أن تقلبات سعر الصرف خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ كانت متواضعة حيث بلغت نسبة التغير في سعر الصرف نحو ٢٪ مقارنة بنسبة مستهدفة في الخطة الخمسية الثالثة تصل إلى ٣,٢٪. إلا أن التراكم التدريجي لتقلبات سعر الصرف منذ عقد التسعينيات وحتى نهاية الفترة ما زال حاضرا، حيث أدت تلك التقلبات والناتجة عن سياسة تعويم سعر الصرف إلى ارتفاع كلفة الواردات وخاصة الواردات الرأسمالية من السلع الوسيطة ومدخلات الإنتاج، وبالتالي زيادة كلفة الإنتاج المحلي وأضعاف القدرة التنافسية للقطاع الخاص اليمني والذي يعتمد على المكون الأجنبي بنسبة ٧٠٪ من كلفة الإنتاج.

وقد أفرز الاتجاه الانكماشي للسياسات المالية والنقدية آثار سلبية على عناصر الإنفاق الكلي (الطلب الكلي)، حيث مالت هذه العناصر إلى الانخفاض وخاصة عنصر الإنفاق الاستثماري. وهو الأمر الذي عزز حلقة الركود الاقتصادي وتباطؤ النمو الاقتصادي وزيادة البطالة وتدني مستوى الدخول الفردية وكل تلك النتائج لها آثار سلبية على مناخ الاستثمار الخاص.

- ◈ كما كان للانفتاح التجاري وتحرير الأسواق بوتيرة متسارعة آثار سلبية على تنافسية الإنتاج المحلي وتعطيل بعض طاقات

الإنتـاج المحلي للقطاع الخاص والتعرض لمنافسة غير متكافئـة زادت من حدتها تفاقم مشكلة التهريب التي توسعت لتشمل تهريب العديد من السلع الغذائية والطبية والإلكترونية والملابس وغيرها.

مـن ناحية أخرى شهـدت مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الخارجي تحسناً ملحوظاً، يمكـن إدراكه من تحقيق ميزان المدفوعات فائضـاً بلـغ ٣,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي عـام ٢٠٠٤م وحوالي ٧,٦٪ في عام ٢٠٠٦م، قبل أن يتحول هذا الفائض إلى عجز في عـام ٢٠٠٧م وبنسبـة ٠,٣٪ من الناتج المحلـي، وبالتالي فإن وجود فائض في ميزان المدفوعات يشـكل عنصرا إيجابيا باتجاه تحسـين منـاخ الاستثمار، حيث يعني هـذا تراكم احتياطي الدولة من النقد الأجنبي وبالتالي تشكيـل حاجز أمان لاستقرار قيمة العملة الوطنية، وهذا الأمر من شأنه أن يعزز الثقة بمناخ الاستثمار، ومع ذلك فأن وجود فائض في ميزان المدفوعات لم يكن باعثاً على الاطمئنان كثيراً لدى القطاع الخاص، حيث يعزى هذا القلق إلى الأسباب التالية:

١. إن فائضـ ميـزان المدفوعـات يعتمد بصـورة أساسية على عائـد الصادرات النفطيـة (تشكل أكثر مـن ٩٠٪ من إجمالي الصادرات) الذي بدوره يعتمد على تحسن الأسعار العالمية للصادرات النفطية وهذه الأسعار عرضة دائماً للتقلبات.

٢. التوقع بانخفاض الاحتياطي النفطي وما يشكل ذلك من تهديد، وبالأخص في ظل محدودية الصادرات غير النفطية نتيجة ضعف القاعدة الإنتاجية. ناهيك عن المخاطر المتوقعة من الانهيار المستمر في الأسعار العالمية للنفط.

ونتيجة لذلك فإن التوقعات بتذبذب فائض ميزان المدفوعات وعدم قابليته للاستمرار سيظل مصدر قلق وعدم اطمئنان للقطاع الخاصـ، الأمـر الذي يضر سلباً بمناخ الاستثمار، حيث أن عدم استقـرار واستمرار التحسن في ميزان المدفوعات يهدد استقرار سعر صرف العملة الوطنية، الأمر الذي يضعف ثقة القطاع الخاص بمناخ الاستثمار.

ب- فيما يتعلق بمحددات القدرة التنافسية ونتائج الإصلاح المؤسسي

تعود مصادر القدرة التنافسية في أي بلد إلى امتلاكه تقنية متقدمة للإنتاج تمكنه من تخفيض كلفة الإنتاج أو وجود عمالة مؤهلة ومنخفضة الأجور أو امتلاك مواد خام ومواد قريبة من أسواق التصدير، إضافة إلى العمل في بيئة تجارية حرة تمكن من النفاذ إلى الأسواق العالمية، ومن ثم تصبح مصدر لتحسين مستمر في القدرة التنافسية وتعتمد هذه العناصر على وجود هياكل إنتاجية مرنـة تـؤدي إلى زيادة التصدير وهذا يتطلب سياسـات اقتصادية مواتية ومشجعة. غير أن محددات القـدرة التنافسية للقطاع الخاصـ في اليمـن لا تعتمـد فقط على تلك العناصر فقط وإنمـا على القدرة على القضاء على العوائـق والصعوبات التي تضعف القدرة التنافسية للنشاط الخاص، حيث تصبح هذه العوائق في حد ذاتها محددات أساسية للقدرة التنافسية.

إن نتائج الإجراءات والسياسات المتعلقة بالإصلاح الإداري والمؤسسي الرامية إلى تحسين مناخ الاستثمار وزيادة القدرات التنافسية للقطـاع الخاصـ ما زالت متواضعة ومحدودة، حيث لم تتمكن من التغلـب أو القضاء بصورة فعالة على كثير من الاختلالات التي تضعـف تنافسيـة القطاع الخاص، فالمؤسسـات التي أنشأت لمكافحة الفساد ما زالت حتى الآن شكليـة والقوانين التي أصدرت ما زالت تحت التجربة والتطبيق، وتحتاج إلى وقفة جدية لتكتسب مصداقية من قبل القطاع الخاص وقضايا الاستقرار الاقتصادي والسياسـي ما زالت متأرجحـة ومتقلبة وغير قابلة للاستمرار، وبصورة جوهرية فإن العوائـق والصعوبات التي تضعف القدرات التنافسيـة للقطـاع الخاص ما زالـت قائمة، ويمكن استعراض أبرز هـذه العوائق وآثارها على تنافسيـة القطاع الخاص ومن ثم آثارهـا على مناخ الاستثمار في المصفوفة التالية، والتي تبين آثار الصعوبات والعوائق على القدرة التنافسية للقطاع الخاص ومن ثم بيئة الاستثمار وفقاً لاعتبارات ومؤشرات كلفة الإنتاج والمنافسة والمخاطرة في الاستثمار.

مصفوفة العوائق والصعوبات المؤثرة على القدرة التنافسية للقطاع الخاص

العوائق	الأثر على كلفة الإنتاج	الأثر على المنافسة ودخول الأسواق	الأثر على مخاطر الاستثمار
١- ضعف البنية التحتية والخدمية	ارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب: • استخدام كهرباء ومياه خاصة ١٥ ٪ • ارتفاع أسعار خدمات الكهرباء والمياه • غياب المناطق الصناعية المجهزة بالخدمات • الوقت المهدر في إجراءات الاستثمار • ارتفاع أسعار الأرضي • مشاكل النزاعات على الأرضي • تكاليف النقل	إضعاف القدرة التنافسية بسبب: • انخفاض الداخلين الجدد إلى الأسواق كما يدل على ذلك انخفاض نسبة التنفيذ للمشاريع الاستثمارية المرخصة. • صعوبة الاتصال والارتباط بين المشروعات والعملاء والموردين • ضعف الاستفادة من تقنية الإنتاج المتطورة • ضعف الحوافز على الابتكار وتحسين مستوى الإنتاجية	انخفاض فرص الربح وزيادة المخاطرة
٢- التهريب	ارتفاع كلفة الإنتاج بسبب: • الضرائب والرسوم الجمركية على مدخلات الإنتاج المستوردة عبر المنافذ الجمركية. • انخفاض الطلب على المنتج المحلي وبالتالي انخفاض الطاقة الإنتاجية وانخفاض الإنتاج المحلي.	إضعاف المنافسة العادلة بسبب: • عدم تكافؤ الفرص بين السلع المحلية والسلع المستوردة عبر المنافذ الرسمية من جهة وبين السلع المهربة من جهة أخرى.	زيادة المخاطرة بسبب: • تباطؤ نمو نشاط القطاع الخاص • ارتفاع نسبة البطالة وآثارها على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي • زيادة المخاطر الأمنية
٣- عدم رسوخ مؤشرات الاستقرار الاقتصادي	ارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب: • ارتفاع أسعار الخدمات العامة • ارتفاع أسعار الفوائد بسبب أذون الخزانة • زيادة عبء الضرائب	إضعاف المنافسة بسبب: • صعوبة الدخول إي الأسواق	زيادة المخاطرة بسبب: • اعتماد الاستقرار الاقتصادي على عائدات النفط. • تباطؤ معدل النمو وتدني الدخول الفردية يؤدي إلى استمرار الركود الاقتصادي • تهديد الاستقرار السياسي والاجتماعي.

٤- ضعف القضاء والاختلالات التشريعية والإدارية	ارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب: • طول الإجراءات المسبب للرشاوي • نزاعات المحاكم وضعف تنفيذ الأحكام. • التدخل في شؤون القضاء والذي يسبب الرشوة	إضعاف المنافسة بسبب: • القيود على دخول المشروعات • الترقب والانتظار • التعقيدات الروتينية والبيروقراطية • عدم تكافؤ الفرص حيث تحظى مشروعات النفوذ بفرص أكبر للدخول إلى الأسواق من المشروعات التي ليس لمالكيها نفوذ	زيادة مخاطر الاستثمار بسبب: • غموض التشريعات وتضارب الاختصاصات. • ضعف حماية حقوق الملكية • تدفق رأس المال الوطني إلى الخارج • تكلفة الفساد
٥- صعوبات التمويل	ارتفاع كلفة الإنتاج بسبب: • إحجام البنوك عن الإقراض لضعف القضاء • مزاحمة أذون الخزانة • ارتفاع أسعار الفوائد • السياسات التقييدية للبنك المركزي • تآكل الموارد المالية للمصارف • مشكلة الضمانات • غياب مؤسسات مصرفية مختصة بالاستثمار • تواضع الدور الاستثماري للمصارف ودعم الصادرات	إضعاف المنافسة بسبب: • صعوبة دخول المشروعات الصغيرة والمتوسطة • غياب سوق الأوراق المالية • غياب آليات فعالة لجذب ادخارات المغتربين. • تركز التمويل عند القلة أو لمالكي المشروعات من ذوي النفوذ • ضعف شفافية معايير الرقابة على البنوك	زيادة المخاطر بسبب: • عدم تكافؤ الفرص بين المشروعات • غياب أسواق مالية منظمة • اضطراب السياسات النقدية والمالية
٦- تدني مهارة القوى العاملة	ارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب: • تخلف الإنتاجية. • الاعتماد على عمالة مستوردة • ضعف آليات ضمان الجودة	إضعاف المنافسة بسبب: • ضعف استخدام تقنيات الإنتاج الحديثة • ضعف كفاءة الإنتاج • ضعف الحافز عند المشروعات لخلق مزيد من فرص العمل	زيادة المخاطر بسبب: • شدة المنافسة الخارجية • ارتفاع التكاليف

٧- ضعف العلاقة بين القطاع الخاصة والحكومة		إضعاف المنافسة بسبب: • التردد في إنشاء مشروعات جديدة أو تطوير القائم منها وهذا يضعف المنافسة، لأنه لن يبقى في السوق إلا من له حماية من أصحاب النفوذ	زيادة المخاطرة بسبب: • غموض وسوء فهم السياسات الحكومية • الشك المتبادل والترقب والانتظار • ضعف الشراكة وإعاقة تمكين القطاع الخاص من أداء دوره • ضعف الثقة بالسياسات المالية والاقتصادية الكلية مثل: • سياسات الموازنة العامة للدولة • السياسات النقدية المتعلقة بالأسعار وسعر الصرف والطابع التقييدي لها • ضعف المعلومات عن الأسواق

تظهر المصفوفة السابقة النتائج الآتية:

١. إن العوائق (١-٦) لها دور مؤثر على ارتفاع تكاليف الإنتاج وهو العائق الأساسي لإضعاف القدرات التنافسية للمشروعات الخاصة المحلية، إضافة إلى كبح حوافز الاستثمار ووضع قيود على دخول المشروعات الاستثمارية الجديدة، وهذا ما انعكس جزئياً في انخفاض نسبة تنفيذ المشروعات الاستثمارية المرخصة في الفترة الأخيرة.

٢. يشكل التهريب مشكلة خطيرة على فرص الاستثمار حيث تعرضت المشروعات الخاصة المحلية لمنافسة غير عادلة بسبب عبء الضرائب والرسوم الجمركية على مدخلات الإنتاج المستوردة عبر المنافذ الرسمية مقارنة بتلك التي تهرب ولا تمر عبر المنافذ الرسمية، كما تتعرض المشروعات التجارية إلى منافسة غير عادلة بسبب منافسة السلع المهربة مقارنة بالسلع المستوردة عبر المنافذ الرسمية.

٣. بالرغم من استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي إلا أن القلق الذي يبديه القطاع الخاص من عدم قابلية تلك المؤشرات للاستمرار والاستدامة تشكل عنصراً مقلقاً ومزعجاً لبيئة الاستثمارات الخاصة، إضافة إلى إن تحقيق الاستقرار الاقتصادي الناتج عن تطبيق الإصلاحات المالية والنقدية قد تم بكلفة مرتفعة أبرزها ارتفاع أسعار الخدمات وكلفة الاقتراض ومزاحمة أذون الخزانة على مصادر تمويل الاستثمارات الخاصة في مجالات النشاط الاقتصادي الإنتاجية.

٤. إن العوائق السبع السابق ذكرها لها تأثير أيضاً على مخاطر الاستثمار حيث تقلل فرص الأرباح من جهة، إضافة إلى تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي واعتماده بصورة رئيسية على مورد النفط، مما يجعل الاقتصاد معرضاً لصدمات مستقبلية.

٥. إن مخاطر الاستثمار تزيد مع غموض التشريعات وتضارب الاختصاصات حيث يضعف ذلك حقوق الملكية للمستثمرين ويزيد من مداخل الفساد التي تشكل عائقاً كبيراً لمناخ الاستثمار.

٦. إن تذبذب العلاقة والشراكة بين القطاع الخاص والحكومة وعدم استقرار آليات تنظيم هذه العلاقة يزيد من مخاطر الاستثمار بسبب حالة الغموض وسوء الفهم للسياسات الحكومية إضافة إلى سريان حالة الشك المتبادل والترقب والانتظار وكل هذه عناصر تشكل مناخاً طارداً لبيئة الاستثمار.

المقال الثالث

التنمية البشرية في اليمن

التنمية البشرية

يشير تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية العربية للعام (٢٠٠٨-٢٠٠٩) بأن أعلى معدلات الفقر العام في العالم العربي قد بلغت ٥٩،٩٪ من السكان واليمن هي البلد الأكثر فقرا من بين هذه البلدان ومعنى هذا إن الأغلبية من السكان قد أصبحت على هامش العملية ألاقتصاديه في البلاد وتعيش في قاع السلم الاجتماعي والسؤال الكبير الذي يفرض نفسه هو ما الذي جعل هؤلاء فقراء وهل ثمة مستقبل لهؤلاء الفقراء وفي ظل استمرار تفاقم العوامل المعجلة بالفقر وهي عوامل متعددة أهمها تعاظم دور المدخلات السياسية السلبية على العملية ألاقتصاديه إلى جانب محدودية الموارد ألاقتصاديه وتخلف النظام التعليمي وبقيه المؤسسات الاجتماعية.

وبالمقابل ما الذي جعل دولا مثل الصين والهند وهي الأكثر سكانا في العالم ، تتغلب على أوضاعها الصعبة وتحقق قفزات تنموية كبيره استطاعت من خلالها إخراج أكثر من ٣٠٠مليون شخص من براثن الفقر في الصين وقرابة ٢٠٠ مليون شخص في الهند خلال العقدين الماضيين.

إن مشكله الفقر في اليمن تمثل التحدي الرئيسي الذي يواجه اليمن في العقد القادم ومن غير الممكن مواجهه هذا التحدي بدون تحديث الدولة والمجتمع من خلال أعاده صياغة الأدوار المختلفة للمؤسسات الاحتماعيه والسياسية والاقتصادية لتعكس الحقائق الجديدة للعصر وما احدثه من تغيير تاريخي كبير في صناعه واكتساب الثروة وانتقائها خاصة على صعيد التجارة والاستثمار الدوليين وفي ظل الاهميه المتزايدة للاقتصاد المعرفي والثقافي ، أن مشكله الفقر هي سبب ونتيجة فتزايد معدلات الفقر يزيد من أسباب الصراع السياسي والتخلف العلمي الثقافي فضلا عن كون الفقر معوقا رئيسيا للتنمية وهذه العوامل لا شك انها تزيد من حده مشكله الفقر وهو ما هو عليه حال البلاد ألان،اضافه الى تراجع الانتاج النفطي لليمن وانخفاض معدلات الاستثمار المحلي والخارجي وفي ظل الازمه الاقتصاديه العالميه وانعكاساتها السلبيه على الدول الفقيره.

ومن الاهميه بمكان أن نقوم باثاره اسئله عميقه عن أسباب الفقر ومحدداته قبل أن نبداء في اقتراح الحلول لمشكله الفقر في البلاد حيث أن مصادر الفقر متعدده وأن أسباب زياده معدلات الفقر خلال السنوات الاخيره هي ما يعننا أكثر لأنها تتعلق بسؤ السياسات والفساد والأزمات والحروب وهي أسباب عجلت باتساع رقعه الفقر وحلت محل التنميه التي من شانها التخفيف من الفقر ومحاصرته.

أن تحرير ربقة ٦٠٪ من سكان اليمن من الفقر مرهون بمدى قدرتنا على تشييد مؤسسات المستقبل اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا تلك المؤسسات التي تنتمي الى روح العصر وتقيد من معطياته الايجابيه وتحدث التغيير الذي يؤمن لنا الانتقال السلمي والآمن الى المستقبل الأفضل ، أما الأصرار على الأستمرار بالعمل ينفس المؤسسات والأدوات والمفاهيم.

فأنه يقودنا الى مشكلات أقل مايمكن أن نقول فيها أنها تعمق حاله الفقر والتخلف والانقسام والتشرذم...

آن الخـروج مـن دوائـر الفقر والتخلـف لا يكون الا بلاخذ بمناهج الحاضر ومفاهيمه وأدواتـه لأن ذلك وحده يسمح بإطلاق الطاقات والقدرات والمناقسه الخلاقه على كل صعيد وفي مختلف جوانب الانتاج والأبداع والتقدم وأن البديل هو الانتحار.

ان للمؤسسه السياسيه دورا حاسما في تحقيق الاصلاحات أو أعاقتها وحقائق الواقع تشير الى أن العامل السياسي هو المفتاح لكل الحلول فالتنميه البشريه لا تتحقق الا في ظل شراكه وطنيه مجتمعيه واسعه تقود الى حشد الموارد والامكانات وادارتها لصالـح تحقيـق التنميـه الشامله والمتوازنـه والمستدامه والتي في ظلها يتقلص الفقر وتتسع الفرص والخيارات أمام الجميع ليتمكنوا من تحسين نوعيه حياتهم وتعزيز وجودهم الخلاق.

مـن المؤكـد أن هناك علاقة قوية بين كل مـن التنمية الاجتماعية بأبعادها المختلفة (الموارد البشريـة، التعليم، الصحة، الحماية الاجتماعيـة،....) والتنميـة الاقتصاديـة المتمثلة في (تحسين مستوى الدخـل الفردي، ارتفاع معدلات النمـو الاقتصادي، زيادة مستـوى الإنتاجيـة في الاقتصـاد، زيادة مستوى الرفـاه،...) حيث أن تحسين مؤشـرات التنمية الاجتماعية يعـد شرطاً ضرورياً لتحسين مستوى التنمية الاقتصادية ومن ثم التنمية البشرية والعكس صحيح.

ونظـراً لأهمية جوانب التنميـة البشرية المختلفة باعتبارها المدخل الرئيس لتوفير حياة آمنـة ومستقرة للبشر على كوكب الأرض فقـد تبنـت الأمم المتحدة في القمة العالمية عام ٢٠٠٠ مجموعة من الأهداف العالميـة سميت بأهداف التنمية الألفية ٢٠١٥ والتي أصبحـت تمثل أحد الأطر المرجعية لإعداد الخطط والبرامـج التنموية وصياغة أهدافها على المستوى العالمي، وخاصة في جوانب تنميـة المـوارد البشريـة وقضايا الفقر والحمايـة الاجتماعية وتوسيع شبكة الأمـان الاجتماعي وتمكين المـرأة، فضلاً عن تطوير الشراكة مع المانحين وشركاء التنمية الآخرين،

اهمية التنمية البشرية:

ان أهميـه التنميـة البشريـة في اليمن في اللحظه الحاضرة تنبع من حقيقه ان الانسان اليمنـي يمثل تحديا اكثر من كونه فرصه وذلك يسبب ارتفاع نسبه الاميه وعدم تلبية مخرجات التعليم لاحتياجات سوق العمل المحلي والخارجي ومتطلبات التنميه بشكل عـام ومعاناتـه مـن الفقر وسوء الحالة الصحيه لنسبه كبـيره من السكان بسبب نقص الغذاء حيث يعـاني اكثر من ثلث السكان مـن الحرمـان الغذائي وعدم توفر المياه الصالحه للشرب لاغلبية السكان ،ولذلك فإن التركيز على التنمية البشريه خاصه على صعيد التعليم والصحه يعد متطلبا أساسيا لنهضه البلاد ،فالانسان اليمني تاريخيا هو اهم ما تصدره اليمن الى الخارج باعتباره المـورد الاساسـي لاي بلد بل والمورد المتعاظم الذي لا ينضب خاصـه حينما يمتلك من القدرات والمعارف و المهارات ما يستطيع ان يحقق به الانجاز تلوالانجاز ،واليمن وان كانت قد فوتت على نفسها فرصا كثيره خاصه في الثلاثه العقود الاخيره حينما سنحت ألفرصه للعماله اليمنية ان تساهم في سد فجوة النقص في موضوع العماله لدول مجلس التعاون الخليجي و في مقدمتها المملكه العربيـه السعوديـه وشكلت تحويلات المغتربـين المورد الاول للعملات الاجنبيه للبلاد واستمر ذلـك لفترة النصف الاول من عقد السبعينات وعقد الثمانينات وبدلا من ان نخطط للمستقبل ونعد العماله الماهرة والفنيه والمؤهله التي تلبي احتياجات سوق العمل الخليجـي ، فشل نظامنـا التعليمي في تحقيق ذلك واستطاعت العماله الاسيويه الماهره وغيرهـا من العماله الاجنبيه الاستحواذ على مواقع العماله اليمنيه والفرص الجديده المتزايده للعمل في البلدان الخليجيه ولم تفعل شياء يذكر ازاء ذلك واكتفينا بالتعلق باستـار الاتفاقيـات ذات الطبيعـه السياسيه لتفتح البا ب امام العمالـه اليمنيه في تلك السوق ولم تفعل وهـا هي الفرصه اليوم

تفلت من ايدينا من جديد في ظل الثوره النفطيه الاخيره ونحن لازلنا دون مستوى التحدي الذي يحتم علينا احداث ثوره في نظامنا التعليمي يلبي احتياجات السوق المحليه والسوق الخليجيه من خلال اعتماد استراتجية تركز على الجوانب الممكنه لتحقيق التنميه البشريه السريعه وبدعم خارجي خليجي بدرجه اساسيه يتمثل اساسا في تمويل البرامج والمشروعات المقترحه في اطار الاستراتيجيه المعتمده وبالتشاور مع الاشقاء في مجلس التعاون الخليجي ولكي يتحقق التطور السريع الذي ننشده على صعيد التنميه البشريه فلا بد ان يتزامن ذلك مع الاهتمام في القضايا الهامه المتعلقه بشأن السياسات السكانيه بشكل عام وكذلك القضايا الاقتصاديه والسياسيه ومختلف القضايا الوطنيه التي تسمح باعداد المناخات الملائمه لتطوير الانسان اليمني والدفع بعجلة التطور الشامل في البلاد وعلى اساس اشراك اكبر القطاعات الجماهيريه في العمليه التنمويه فهماً ومشاركه والتفافاً حولها لايجاد الدوافع الايجابيه وتحفيز الهمم وبعث الامل وتمكين الجميع وفي مقدمتهم اصحاب القدرات والمتفوقين والمبدعين كي يساهموا في احداث التغيير المنشود.

وفي كل هذا الحراك التنموي يظل القطاع الخاص الشريك الأساسي الذي يعول عليه تحقيق النمو في البلاد في اطار تعزيز الشراكة الثلاثية بين الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وبدون تحقيق هذه التوجهات فليس هناك من امل

في الإقلاع من الحالة ألراهنه بل سوف يتنامى ا لشعور بالفشل وفي ظل اقتصاد ضعيف تتراجع موارده واوضاعه السياسيه تزداد تعقيدا وصعوبة وفي أوساط مجتمع تتعدد فيه عوامل الاحباط والخوف والنقص في الاموال والثمرات ،حيث من الواضح ان البلاد تواجه تحديات حقيقية ولا عاصم منها سوى المواجهه و الاحتشاد جميعا لمواجهة هذه التحديات ولنا اسوه ببلدان كثيره استطاعت ان تنهض من كبوتها رغم قلة الموارد الطبيعيه ومن خلال وجود اجنده واضحه مدعومه باراده سياسيه وإراده شعبيه لتحقيق التغيير الذي يساهم الجميع في حدوثه.

دور القطاع الخاص في تطور مؤشرات التنمية البشرية والتقدم في تحقيق أهداف التنمية الألفية :

يمكن تناول أبرز التطورات التي شهدتها مؤشرات التنمية البشرية في اليمن ومدى التقدم في تحقيق أهداف التنمية الألفية خلال السنوات الماضية في التالي:

. تطور اوضاع الفقر:

رغم تعدد الخطط والإستراتيجيات الحكومية التي تستهدف التخفيف من الفقر إلا أن الملاحظ أن مستويات الفقر في اليمن ظلت على حالها ولم تشهد تراجعاً يذكر وبالأخص في الريف والذي يستوعب النسبة العظمى من الفقراء، حيث تشير نتائج تقييم الفقر في اليمن ٢٠٠٦ أن ظاهرة الفقر في اليمن قد شهدت تراجعاً محدوداً خلال الفترة ١٩٩٨ – ٢٠٠٦ وإن كان العدد الإجمالي للفقراء قد شهد زيادة محدودة، حيث تشير البيانات إلى تراجع نسبة الفقر بين السكان من حوالي ٤١,٨٪ من السكان أي ما يقارب ٦,٩ مليون فرد عام ١٩٩٨ إلى حوالي ٣٤,٨٪ من السكان وبعدد يصل إلى ٧,٣ مليون فرد، كما تراجعت نسبة الذين يعانون من فقر الغذاء (الفقر المدقع من ١٧,٦٪ من إجمالي السكان عام ١٩٩٨ إلى ١٢,٥٪ من إجمالي السكان عام ٢٠٠٦ ومع ذلك فإن عددهم ظل ثابتاً عند ٢,٩ مليون فرد.

جدول (٣-١) تطور مؤشرات الفقر في اليمن خلال الفترة ١٩٩٨ - ٢٠٠٦

البيان	١٩٩٨	٢٠٠٦
عدد الفقراء (مليون نسمة)	٦,٩	٧,٣
الفقر العام (٪ من السكان)	٤٠,١	٣٤,٨
فقر الغذاء (٪ من السكان)	١٧,٦	١٢,٥
الفقر في الحضر ٪	٣٢,٢	٢٠,٧
الفقر في الريف ٪	٤٢,٤	٤٠,١

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء ، تقييم الفقر في اليمن ٢٠٠٦

وشهدت الفترة ١٩٩٨ - ٢٠٠٦ تراجع الفقر في الحضر بصورة أكبر من الريف، حيث تراجعت معدلات الفقر في الحضر من حوالي ٣٢,٢٪ إلى ٢٠,٧٪ من إجمالي سكان الحضر خلال الفترة ١٩٩٨ – ٢٠٠٦، فيما كان التراجع في معدلات الفقر في الريف محدوداً للغاية وتراجع من ٤٢,٤٪ إلى ٤٠,١٪ من إجمالي سكان الريف خلال الفترة، وهذا التراجع يعكس حقيقة التنمية المتحققة جراء السياسات الحكومية المختلفة خلال السنوات القليلة الماضية والتي يتضح أنها كانت محابية للحضر على حساب الريف على الرغم من ان الريف ما يزال يستوعب معظم سكان اليمن.

من ناحية ثانية ونظراً للتغيرات السلبية التي ألمت باليمن والعالم خلال الأعوام الثلاثة ٢٠٠٦ – ٢٠٠٨ وأبرزها تزايد حدة الأزمة الغذائية العالمية وارتفاع أسعار الطاقة والغذاء فإن التوقعات تشير إلى تراجع التحسن المحدود في جهود التخفيف من الفقر خلال السنوات الماضية ،وتشير احدث التقارير الى ارتفاع نسبه الفقر العام في اليمن الى ٥٩,٩ ٪ بحسب ما جاء في تقرير الامم المتحده التنميه البشريه العربيه للعام ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ، ويتوقع تزايد حدة الفقر في البلاد خلال الاعوام القادمه ما لم يحدث تحسن ملموس في الاداء التنموي.

٥-٢. تطور مؤشرات التعليم العام.

يمثل التعليم المرتكز الأساسي الذي تعتمد علية المجتمعات من أجل تحقيق النهوض والتطور والتجديد وتحقيق مستقبل زاهر، ويستمد التعليم أهميته من كونه يمثل الركيزة الأساسية للتنمية البشرية كونه طاقة إنتاجية متنوعة ومتجددة ومورد إستراتيجي هام يمد المجتمع بكافة احتياجاته من الكوادر المتخصصة ذات الكفاءة اللازمة لتعزيز النمو الاقتصادي وزيادة القيمة المضافة في المجتمع وبالصورة التي تسهم في تحسين مستوى الحياة الإنسانية، وخلال السنوات ٢٠٠٠ – ٢٠٠٧ شهد قطاع التعليم في اليمن تطورات إيجابية عديدة تمثلت في زيادة عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم في جميع المراحل التعليمية وزيادة عدد المدارس والجامعات ومراكز ومعاهد التدريب والتعليم المهني.

جدول (٣-٢) تطور مؤشرات التعليم العام للفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٧

العام الدراسي	المدارس		عدد الطلاب	
	عدد	الحكومي٪	المرحلة الأساسية	المرحلة الثانوية
٢٠٠٠/١٩٩٩	١٣١٦٢	٠,٩٩	٣١٧٢٩٣٩	٤٣٠٣١٤
٢٠٠١/٢٠٠٠	١٣٣٩٠	٠,٩٩	٣٤٠١٥٠٨	٤٨١٧٨٢
٢٠٠٢/٢٠٠١	١٣٤٧٧	٠,٩٩	٣٥٧٢٢٦٥	٥٢١٤٣٨
٢٠٠٣/٢٠٠٢	١٣٧٤١	٠,٩٩	٣٧٦٥١٦٩	٥٤٩٣٦٣
٢٠٠٤/٢٠٠٣	١٣٩٥٣	٠,٩٨	٣٩٥٥٧٥١	٥٨٨٩٩٥
٢٠٠٥/٢٠٠٤	١٤٤١٠	٠,٩٨	٤٠٧٢٢٩٤	٥٩٢٤٢٧
٢٠٠٦/٢٠٠٥	١٤٩٧٥	٠,٩٧	٣٩٧١٨٥٣	٥٢٥٧٩٠
٢٠٠٧/٢٠٠٦	١٥٩٩٠	٠,٩٧	٤٢٧٠٠٨٦	٥٨١٠٢٩

المصدر: المجلس الأعلى لتخطيط التعليم

وتشير بيانات الجدول (١-٨) إلى ارتفاع عدد مدارس التعليم العام (الأساسي + الثانوي) من ١٣١٦٢ مدرسة في العام الدراسي ١٩٩٩ / ٢٠٠٠ إلى ١٥٩٩٠ مدرسة في العام الدراسي ٢٠٠٦ /٢٠٠٧ وبمعدل نمو سنوي متوسط بحوالي ٢,٨٪، كما يشير الجدول إلى تزايد دور القطاع الخاص والأهلي في توفير الخدمة التعليمية، حيث تراجعت الأهمية النسبية للمدارس الحكومية من ٩٩٪ إلى ٩٧٪ خلال الفترة، من ناحية ثانية شهدت الفترة تزايد أعداد الطلاب المقيدين في كل من التعليم الأساسي والثانوي خلال الفترة، حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي في أعداد الطلاب الملتحقين بالمرحلة الأساسية حوالي ٤,٤٪ خلال الفترة وفي المرحلة الثانوية ٧,٤٪ ،وفي العام الدراسي ٢٠٠٧___٢٠٠٨ بلغ عدد الطلاب المقيدينفي التعليم الاساسي والثانوي ٦،٧ مليون طالب ومن ناحية ثانية بلغ عدد الطلاب في الجامعات الاهلية ٥٣ الف طالب وطالبة مقارنة ب ١٨٩ الف طالبة وطالبة في الجامعات الحكومية وبلغ عدد الطلاب في المعاهد والكليات ٢٤٩٦١ طالب وطالبة.

وعلى الرغم من التطورات الإيجابية التي يشهدها قطاع التعليم سنة بعد أخرى إلا أن الدلائل تشير إلى أن قدرة اليمن على تحقيق أهداف التنمية الألفية في هذا المجال والمتمثلة في تحقيق التعليم الأساسي للجميع، وتحسين المساواة بين الجنسين بحلول العام ٢٠١٥ قد تكون صعبة، حيث أن المؤشرات الأساسية المتعلقة بالتعليم ما تزال متدنية وبصورة كبيرة ويمكن عرض أهم التطورات في جانب التعليم في التالي:

- تراجع معدلات الأمية في أوساط السكان من ٥٥,٨٪ عام ١٩٩٤ إلى ٤٥,٣٪ عام ٢٠٠٤ إلا أنها ترتفع في صفوف الإناث إلى ٦١,٦٪.
- ارتفع معدل الالتحاق الصافي بالتعليم الأساسي من ٥٩,٣٪ عام ١٩٩٩ إلى ٦٥,٥٪ عام ٢٠٠٥
- ارتفاع معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للسكان في الفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة من ٦٤,٤٪ عام ٢٠٠٠ إلى ٧١٪ عام ٢٠٠٥.
- وفي جانب إزالة التباين بين الجنسين في التعليم وتمكين المرأة، فقد تحسن مؤشر نسبة الإناث إلى الذكور في مختلف المراحل التعليمية حيث أرتفع من ٥٥,٧٪، ٣٦,٦٪، ٣٢,٣٪ عام ٢٠٠٠ إلى ٦٨,٩٪، ٤٨,٥٪، ٣٧,٥٪ عام ٢٠٠٦ في كل من التعليم الأساسي والتعليم الثانوي والتعليم الجامعي على التوالي.

٥-٣. تطور مؤشرات الصحة العامة.

تحتل التنمية الصحية موقعاً مهماً في إطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة كونها مرتبطة بأهم عناصر الإنتاج في الاقتصاد (الإنسان)، ومن ثم فإن تحسن مؤشراتها المختلفة يعني تحسن القدرة الإنتاجية للفرد في الاقتصادي وتحقيق مستويات متطورة من النمو الاقتصادي والتنمية.

وخلال السنوات القليلة الماضية شهد القطاع الصحي تطورا ملحوظا تمثل في بناء العديد من المستشفيات والمراكز الصحية في مناطق عديدة من محافظات الجمهورية إلا أنة ما يزال دون مستوى الطموح في توفير الخدمات الصحية للسكان كما ونوعا، ويمكن استعراض أهم المؤشرات الموضحة للوضع الصحي في اليمن في النقاط التالية:

- لا تزال مستوى التغطية الصحية المتوفرة متدنية ولا تتجاوز ٥٨٪ من إجمالي السكان.
- يعاني القطاع الصحي من شحه الموارد المالية المخصصة له في الموازن العامة للدولة حيث بلغت النفقات المخصصة لقطاع الصحة في المتوسط خلال الفترة ٢٠٠٠ /٢٠٠٧ حوالي ٤٪ من إجمالي النفقات العامة للدولة وحوالي ١,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي.
- شهد العمر المتوقع عند الولادة تحسناً ملحوظاً خلال العشر سنوات الماضية حيث وصل في عام ٢٠٠٤ إلى ٦٢,٩ سنة مقارنة بحوالي ٥٧,٥ سنة في عام ١٩٩٤.
- انخفض معدل وفيات الأطفال الرضع (لكل ١٠٠٠ مولود حي) من ٨٤ حالة في عام ١٩٩٤ إلى ٧٧,٢ حالة في عام ٢٠٠٤، فيما تراجعت وفيات الأطفال دون سن الخامسة من ١٠٤,٨ حالة إلى ٩٢,٣ حالة خلال نفس الفترة.
- شهدت عملية التحصين ضد الأمراض القاتلة بين الأطفال تطورات إيجابية حيث وصلت نسبة التلقيح ضد الأمراض الستة القاتلة عام ٢٠٠٥ إلى ٨٠٪ من الأطفال في الفئة العمرية المستهدفة، وحوالي ٩٦٪ ضد مرض شلل الأطفال، و٧٦٪ ضد مرض الحصبة.

الجدير بالذكر أن القطاع الخاص يلعب دوراً إيجابياً وهاماً في مجال الاستثمار في تقديم الخدمة الصحية والعلاجية والتطبيب العام، حيث شهدت السنوات الماضية توسع الخدمات الصحية والعلاجية للقطاع الخاص جنباً إلى جنب مع القطاع العام، ومع ذلك فإن القطاع الصحي.

تطور المؤشرات السكانية :

- يتميز المجتمع اليمني بأنه مجتمع فتيء حيث يؤدي النمو المرتفع للزيادة السكانية الى توزيع السكان على شكل هرم قاعدته عريضة وقمته مدببه وهذا يعني أن مشكلات عديده سوف تظهر نتيجه لذلك ولعوامل أخرى ومن أهم هذه المشكلات تزايد عدد الداخلين الى سوق العمل وتزايد حجم الطلب على الخدمات والاحتياجات الأساسية بما في ذلك الغذاء والسكن والتعليم و الصحة وبقيه الخدمات وكذلك فأنه في ظل هذه ألتركيبه السكانية ترتفع نسبه الأعاله ومن المتوقع أن تظل ألتركيبه العمرية للسكان محافظه على هذا الوضع ولا يتوقع أن يطرأ عليها تغيير جوهري خلال العقد القادم على الأقل حيث أنه من غير الممكن أن يحدث تأثير كبير على قيم وأنماط السلوك الإنجابي للمجتمع فمن الصعب تغييرها خلال مدى زمني قصير.

التركيبة السكانية :

- بلـغ معـدل النمـو السـكاني في اليمن أكثر من ٣,٥٪ مـن منتصف السبعينات من القرن الماضـي وحتى عام ٢٠٠٤م وانخفضـ المعدل في السنـوات الأخيرة إلى ٣,٢٪ وفقا للإحصاءات الرسمية ، وتشـكل معدلات الخصوبة في اليمن واحده من اعلى المعدلات في العالم حيث يبلغ معدل الخصوبة لدى النساء اليمنيات حوالي ٦,٥ طفل للمرأة الواحدة وهذه المعدلات لهـا آثار كبيره على أوضـاع التعليم والتشغيل والفقر وعلى الخدمات الصحية وبقيه الخدمـات العامه وعند ما يتعلق الأمر بالتركيبـة العمريـة للسكان فـأن نحو ٧٥٪ من السكان هم دون سن ال ٢٥ ونحو ٥٢٪ مـن السكان دون سن الخامسة عشره وفيما يتعلق بتوزيع السكان بين الريف والحضر فأن نسبه ٧٢,٤٧٪ من السكان يعيشون في الريف بينما نسبه السكان الذين يعيشـون في الحضر تمثـل ٢٦,٥٣٪ من أجمالي السكان، علما بأن نسبه الإناث تشكل ٥١٪ تقريبا من السكن ونسبه الذكور ٤٩٪.
- إن وجود قرابة ثلاثة أرباع السكان في الريف يمثل تحديا كبيرا لعمليه التنمية في البلاد.
- حيـث يتطلـب الأمـر موارد ماليه كبيره جدا لإيصال الخدمات إلى هذا العدد الكبير من السكان وفي ظل وعوره أكثر المناطق وتناثر التجمعات السكانية الصغيرة على الجبال والوديان.

وتمثل ألتركيبه العمرية للسكان التحدي الكبير الآخر الذي يواجه المجتمع والدولة بسبب أن شريحة الشباب والأطفال تمثل أكثر من ثلاثة أرباع السكان وهي بما تعنيه من الاحتياجات التعليمية والصحية و الاسكانيه والعمل تمثل التحدي الجوهري الذي ينبغي التركيز عليه عند وضع السياسات التنموية وتنفيذها حيث أن هؤلاء السكان هم المصدر الأساسي للثروة في البلاد خلال العقود القادمـة وبقدر امتلاكهم لناحية العلوم ألحديثـه ومستوى تأهيلهم وطبيعة معارفهم ونوعيه قدراتهم سوف يتحدد إلى حد كبير نوعيه المستقبل والصورة التي سوف تكون عليها حياتهم.

التوزيع الجغرافي للسكان :

هناك اختلال كبير في التوزيع الجغرافي للسكان في اليمن سواء على مستوى المحافظات أو من حيث التركز

في بعضـ المناطـق الحضرية والتشتت في المناطق الريفية حيـث أن واقع التجمعات السكانية يشـير إلى غلبة التجمعات السكانية الصغـيرة والمتناثـرة في توزيعها ومعظم التجمعات السكانية تقع في المناطق الجبلية أو الصحراوية والتي لا تزال معزولة نسبيا ويصعب وصول الخدمات لها وتزداد كلفتها.

الهجرة الداخلية :

تمثل الهجرة من الريف إلى المدينة الاتجاه السائد للحراك السكاني في اليمن حيث يتزايد نمو السكان في المدن وخاصة العاصمة صنعـاء وبقيـه المدن الرئيسية وقد استحوذت العاصمه على النسبه الاكبر من حجم الهجرة الداخلية وهذا الوضع يمثل انعكاسا للتنميـة غـير المتوازنـة التي ركزت علـى الحضر على حسـاب الريف ممـا زاد من حدة التفـاوت في مستوى التطـور بين الريف والحضر.

رؤية مستقبلية :

- أن الحاجة إلى جهود استثنائية لمواجهه التزايد السكاني المتسارع تمثل أولوية في التخطيط وعند تخصيص الموارد فبسبب

الزيـادة السكانيـة تتزايد أرقـام المستهدفين للتعليـم الأساسي بسرعة اكبر من البنـي التحتية ألقائمـه أو تلك التي سيتم انجازهـا في ظـل الموارد المتاحة وهكذا بالنسبة للرعاية الصحية التي لم تتوفر لمعظم السكان حتى الآن فكيف وقد تضاعف عددهـم خـلال أقل من ثلاثة عقود قادمة وماذا عن السكن المناسب والوظائف ولنا أن نتصور كيف يمكن أن تصبح اليمن سكانـا وظرفـا ومعيشة خلال عقدين أو ثلاثـة عقود من الزمن وبناء علـى المعطيات ألقائمه وهاجسنـا أن تكون الظروف أحسـن ممـا عليـه الآن وان كان مـن الصعب التنبؤ بوضـوح لما سوف يكون عليـه الحال في المستقبل بل وحتـى في المستقبل القريـب بسبـب حاله عدم الاستقرار العام وبمجمل الأوضاع ويظل توقع مفاجاءات سياسيه واقتصاديه تؤثر سلبا أو إيجابا على الأوضاع الاجتماعية المثقلة بالمعاناة والتي يلفها الشعور بالإحباط وتضاؤل الأمل.

أن المنطق القائل بأن اليمن لا تملك الكثير لكي تعمل من أجل المستقبل خاصة وأنها قد فوتت فرصا خلال العقدين الماضيين كان بإمكانها أن تحقق شيئا مقدرا في عمليه التنمية وتحقيق الإصلاحات وبناء مؤسسات ألدوله إلا أنها لن تفعل سوى القليل ونخشـى ان تكـون اليوم في وضـع لا يساعدها على إيقاف حاله التدهـور وإنما بفعل عوامل متداخلـة ومعقده على الصعيد السياسـي و الاجتماعـي بالذات ، فـأن أوضاع اليمن ألاقتصاديه هي الأخرى مرشحه لمزيد مـن التدهور والبلد برمته يكاد ينزلق إلى حاله الفشل والفوضى وربما لأجل طويل، أن هذا المنطق وان كان لا يعوزه البرهان ، يكون مقبولا فقط عند حاله الاستسـلام للواقـع الراهن وتسهيل تفاقم العوامـل السلبية بسبب ترددنا في مواجهه التحديـات وتخوفنا من التغيير الذي يحفظنا ويحمينا ويقودنا إلى مدارج التقدم والتطور، وتحملنا لمسؤولياتنا هو بداية الطريق لأحداث التغييرات الايجابية في حياتنا والوسيلة الأكيدة لتوليد الفرص وتكاثرها على مختلف الأصعدة،

- إن اليمـن ليست خاليه من القـدرات والإمكانات وهي في مواجهتها لمجمل التحديات لابد إن تعتمد على قدراتها الذاتية أولا وتحسن توظيفها للإسراع في تحقيق التنمية الشاملة للإنسان اليمني الذي يستطيع حينها أن يضاعف من قدراته وأن يتوسع في عطاءاتـه التـي من خلالها تضيـق مساحه المعاناة ويتراجع حجم المخـاوف والإنسان هو التحدي وهـو ألفرصه ومهمتنا ليست مستحيلة في جعل التحدي الحاضرهو فرصه المستقبل ولكي يتحقق ذلك فلا بد من القيام بالاتي:

  - أعـاده صياغـة الأدوار المختلفة للمؤسسـات السياسية والاجتماعية والاقتصادية على ضوء المتغيرات العالمية على صعيـد الاقتصاد المعرفي والثقافي وعلى صعيد التجـاره والاستثمار الدولي وبما يمكن اليمن من زيادة ثروتها الوطنية واستقطاب الثروات من خارجها.
  - تحقيـق الإصلاحـات المؤسسيـة التي مـن شأنها أن تهيأ المنـاخ لإطلاق الطاقات والقـدرات وتفسح المجال أمام الأدوات والآليـات الجديـدة لصناعه الـثروة واكتسابها والاستفادة منها وبما يحسن من نوعيـه الحياة ويعزز الوجود الإنساني والمجتمعي للأفراد والمجتمع
  - تحديـث البنـاء المجتمعـي علـى أسس دينيه ووطنيـه وعلميه سليمة والتأهيـل المستمر للقاعـدة المجتمعية لتكون الأساس المتين للبنا الاقتصادي والسياسي المتطور والمتجدد.
  - تحقيـق التنميـة الديمقراطيـة الداعمة لتحقيق المساواة في الحقوق والمواطنة وقيـام شراكه وطنيه واسعة قادرة علـى حشد مـوارد المجتمع وتراصها وتوظيفها وعلى أساس مبدأ تكافؤ الفرص وبمـا يحقق المشاركة الواسعة في إنتاج الثروة وتوزيعها.
  - اعتمـاد الاستراتيجيـات ألاقتصاديه القادرة على بناء النموذج الوطني التنموي المتسق مع الإمكانات والموارد الكامنة في

البــلاد والقــادر على الأفاده من معطيات العولمة والحقائق الجيو سياسيه الجديــدة وتثميرها لصالح البناء الاقتصادي والتنموي الداخلي ، مع التركيز على الجوانب التي يمكن من خلالها تحقيق التنمية السريعة.

- اعتماد السياسات السكانية المناسبة في أطار التنمية البشرية وبما يجعل النمو السكاني تنميه بشريه تؤدي إلى توفير الخدمات الصحية الجيدة وتطوير التعليم وتحسين جودته وتحرير ربقة المجتمع من العادات والتقاليد السلبية
- استثمار التراث الثقافي وتطويره وتحويله إلى صناعه ثقافيه سياحية مدره للدخول ومولده لفرص العمل.
- أحــداث حــراك ســكاني يؤدي إلى أعاده التوطين في المناطق الغنية بالموارد والمناسبة لبناء مدن ثانوية يسهل توفير الخدمــات لهــا بكلفه أقل من المناطق الجبليــة أو الصحراوية التــي لا تتوفر فيها أسباب ومصــادر كافيه للرزق وتقديم التسهيلات المناسبة لبناء السكن وإنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة في هذه التجمعات السكانية الجديدة والتركيز على استغلال الموارد المحلية في أطار تنموي يتكامل مع الاداءات التنموية ألعامه على مستوى البلاد (زراعيه ، سياحية، تجاريه ، صناعات حرفيه وتقليديه.....الخ)
- أقامــه مشروعــات استراتيجيه كبرى مثل خــط سكه الحديــد الساحلي،مناطق صناعية،مشــروع زراعي كبير،مناطق سياحية،...الــخ) وبالشراكة مع القطــاع الخاص المحلي والاجنبي والتي من شانها امتصاص قدر كبير من العمالة وفتح أفاق جديدة تجتذب أحلام الناس وأفكارهم وإبداعاتهم.
- تعزيز دور السلطات المحلية في أداره الموارد المحلية وتنميتها وتعزيز دورها في المحافظة على البيئة وتنشيط الحركة السياحية والقيام بالمبادرات النوعية التي تستهدف توفير فرص العمل ومكافحه الفقر بالاعتماد على تعبئه الموارد المحلية وتوسيع الشراكة بين القطاعات الثلاثة الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.
- إدماج قضايا السكان والنوع الاجتماعي والنشئ والشباب في خطط التنمية ومراجعه تلك السياسات وتطويرها بصوره مستمرة على كل المستويات المحلية والوطنية والقطاعية.
- تطوير قواعد البيانات والمعلومات حول قضايا السكان وربطها بالأهداف التنموية.

المقال الرابع

الشراكة في التنمية بين الحكومة والقطاع الخاص

أن تحقيــق التنميــة الاقتصاديــة والاجتماعية في اليمن بمعدلات أســرع وأكبر تتوقف بشكل كبير على طبيعــة ونوعية العلاقة بين الحكومة والقطاع الخاص، وأنه بقدر ما ترتقي العلاقة بين القطاعين

إن تحقيــق التنميــة الاقتصادية والاجتماعية في اليمن بمعدلات اسرع واكبر تتوقــف بشكل كبير على طبيعة ونوعيبة العلاقة بين الحكومة والقطاع الخاص وأنه بقدر ما ترتقي العلاقة بين القطاعين الى درجة اكبر من الشراكة فإن معدلات النمو الاقتصادي وزيادة فرص العمل الجديدة وخطوات التنمية تكون ذات آثار إيجابية وأكثر اتساعاً وانتشاراً. كما أن إقامة شراكة إيجابية وفاعلة بــين القطاعــين ســوف تسهم في تعزيز دور القطاع الآخــر، وتزيد من كفاءة وفعاليــة أدائه.وان اول ما تعنــي الشراكه هو تحديد الــدور المناســب لكل من القطاع العــام والقطاع الخاص كما ان الشراكه لا تاتي الا عبر الحــوار والتوافق وليس عن طريق اصدار القرارات.

وتنبع أهمية قيام شراكة حقيقية فاعلة بين الحكومة والقطاع الخاص، بصورة أساسية من وجود مجموعة من العوامل والأسباب تشــكل في مجملها ظروف مناسبة وأرضية مواتيــة لإقامة مثل هذه الشراكة، فضلاً عن وجود تحديات ومشاكل ومعوقات لا يمكن التغلب عليها أو الحد منها إلا من خلال إقامة مثل هذه الشراكة، أضف إلى ذلك وجود منافع متاحة وكامنة يمكن الاستفادة منها بشكل أفضل في ظل وجود شراكة حقيقة بين الحكومة والقطاع الخاص.

ويعتمــد تطــور عمليه الشراكه بين الحكومه والقطــاع الخاص على حجم التقدم الذي يحدث على صعيد تحسين بيئة الاعمال والاستثمار ، والخطــوه الاساسيــه في اقامة شراكه حقيقيه وفعاله بين الحكومه والقطاع الخاص تتمثل في تحقيق سيادة القانون وعلى اساس ذلك تبني الثقه ويسهل التعامل بين الجميع وتتوفر البيئه القانونيه المشجعه لزيادة الاستثمار والنمو الاقتصادي ، الى جانب السياسات السليمة و الاداره الجيدة وتوفر بيئه أساسيه كفيلة بدعم بئيه الاعما ل والاستثمار وتعزيز فعاليتها وزيادة النمو.

١) مفهوم الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص وأهمية قيامها.

توجد تعاريف عديدة لمفهوم الشراكة الفاعلة في التنمية بين الحكومة والقطاع الخاص، بحيث يتسم كل مفهوم بسماته ودعائمه الخاصة به، ويمكن تعريف الشراكة في التنمية بين الطرفين بأنها "انخراط القطاعين في عملية تفاوضية مستمرة في عملية صنع القرار واتخاذه للوصول إلى ترتيبات أو اتفاقات ملزمة يتم من خلالها توزيع كفء وفاعل للأدوار المتفق علها بين هذه الأطراف، وبمــا يضمــن توظيف كافة الموارد المتاحة وبالتالي تعظيــم العائد الاجتماعي والاقتصادي والسياســي والثقافي من هذه الموارد". وتتمثل الركائز الأساسية للشراكة في:

- وجود شراكة منظمة بين الحكومة والقطاع الخاص، تتسم بالمؤسسية والاستدامة، وقائمة على قواعد وأسس واضحة ومتفق عليها.
- وجــود إطــار قانوني وتنظيمي يعمل على زيادة أنشطة القطاع الخاص دون المساس بقانونية وأهمية دور الحكومة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتخفيف من الفقر.

- وجود بيئة اقتصادية وتشريعية وإدارية واجتماعية مناسبة ومستقرة تحفز نشاط القطاع الخاص وتجذب استثماراته.

وفي المجال التنموي والاستثماري فأن مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص ينصرف إلى تلك الترتيبات التي يقوم فيها القطاع الخاص بتقديم سلع وخدمات عامة تقدمها في الأصل الحكومة، ويأخذ هذا النوع من الشراكة – Public) (PPP Private Partnerships أشكال عديدة تمتد من تشييد البنية التحتية المادية إلى المشاركة في تقديم الخدمات العامة وبالذات الخدمات الأساسية العامة مثل الخدمات الصحية والتعليمية، كما يختلف هذا النوع من الشراكة والذي يعتبر ترتيب تعاقدي بين أي وحدة حكومية وقطاع خاص عن الخصخصة والتي تتمثل بصورة رئيسية في البيع المباشر الكلي أو الجزئي للأصول الحكومية بأي طريقة كانت.

. تزايد التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الاقتصاد اليمني والتي تقف حجر عثرة أمام الانطلاق في طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية،

بالإضافة إلى ما سبق، هناك عوامل أخرى تدفع نحو تعزيز وتطوير الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص، من أبرزها ما يلي:

- تراجع قدرة الاقتصاد الوطني على توفير وظائف جديدة في ظل تزايد عدد الداخلين في سوق العمل.
- زيادة الثقة في السياسات والإجراءات والقرارات التي تصدرها وتنفذها الحكومة، من خلال المساهمة في إنجاحها، حيث يعتبر الحوار عاملاً حاسماً في إنجاح السياسات وتحقيق الأهداف.
- تعزيز الديمقراطية بحيث تصبح الحكومة أكثر شفافية وأكثر قابلية للمساءلة، وتعمق كذلك من الشعور بالمواطنة والانتماء إلى اليمن، وكل ذلك يساهم في تعزيز الأمن والاستقرار في اليمن.
- تعميق الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية والمساهمة في نجاحها وتوسيع آثارها الإيجابية.

٢) واقع الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص.

لا شك ان تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادي قد ادى الي توسيع نطاق الدور الاقتصادي للقطاع الخاص وتشجيعه ليكون المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي وهو ما أكدته الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٩٦-٢٠٠٠م) حيث عملت على إعادة تحديد دور الدولة في النشاط الاقتصادي وحصره في مجالين رئيسين هما: تأمين الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتطوير آليات اقتصاد السوق الحرة وتنظيمها، واستكمال وإقامة مشاريع البنية الأساسية والمرافق العامة وكان تنفيذ الخطه متزامنا مع تنفيذ برنامجا الاصلاحات الاقتصاديه، كما أكدت كل من الرؤية الاستراتيجية لليمن (٢٠٢٥) والخطتين التنمويتين الثانية والثالثة على تحرير النشاط الاقتصادي من كافة القيود والضوابط الإدارية والتنظيمية بغرض إزالة المعوقات التي تعترض آليات السوق وحرية التجارة والمنافسة. ولكن بالنظر الى واقع الشراكه بين الحكومه والقطاع الخاص فإن المسافه التي ينبغي على الطرفين قطعها للوصول الى شراكه حقيقيه ودائمه لا تزال طويله وتعتورها معوقات عديده.ويمكن التعرف على اهم المؤشرات التي يقسم بها الواقع الفعلي لمستوى تكون الشراكه في القطاع الخاص والحكومه وذلك من خلال استعراض الملامح المكونه لبيئة الاعمال ومناخ الاستثمار وذلك وفقا لرؤيه القطاع الخاص وبعض المؤشرات الدوليه وعلى النحو الاتي:

٣) مؤشرات أداء القطاع الحكومي وفقا لرؤية القطاع الخاص وبعض المؤشرات الدولية :

يرتبط نشاط القطاع الخاص – المحلي والأجنبي – واستثماراته بصورة أساسية بطبيعة ومستوى الأوضاع والعوامل التي تشكل في مجملها ما يعرف ببيئة أداء الأعمال من ناحية ومناخ الاستثمار من ناحية أخرى، ولذلك فأن تشخيص الوضع الراهن لطبيعة ومستوى هذه الأوضاع والعوامل وفقاً للمؤشرات الدولية من ناحية ورؤية القطاع الخاص اليمني من ناحية أخرى يشكل الخطوة الضرورية واللازمة لتحديد الإجراءات المطلوبة لحفز وتوسيع أنشطة القطاع الخاص في المجالات الاقتصاد والتنموية وزيادة استثماراته.

وضمن هذا الإطار أجرى البنك الدولي مسحين في عامي ٢٠٠١، ٢٠٠٥ على عينة عشوائية من المنشآت الخاصة يصل عددها إلى ٤٨٨ منشأة لتقييم مناخ الاستثمار في اليمن، موزعة على الخمس المدن الرئيسية (صنعاء، عدن، تعز، المكلا، الحديدة) ومن بين ما خرج به هذا المسح من نتائج أولية تحديد القيود التي تعيق الاستثمار الخاص وتؤثر سلباً على مناخ الاستثمار في اليمن. ويوضح الجدول رقم (٧) هذه القيود ونسبة المنشآت التي حددتها باعتبارها تحدد درجة تأثيرها.

جدول (٤-١) القيود المعيقة للاستثمار ودرجة تأثيرها وفقا لمسحي ٢٠٠١ - ٢٠٠٥

مسح ٢٠٠١		مسح ٢٠٠٥	
القيود المعيقة للاستثمار	نسبة المنشآت	القيود المعيقة للاستثمار	نسبة المنشآت
عدم الاستقرار الاقتصادي	٨٦	السياسات الاقتصادية الكلية	٧٣
الفساد	٨٢	معدلات الضرائب	٧١
مشاكل الضرائب ومعدلاتها	٧٨	الفساد	٦١
المنافسة غير العادلة	٦٨	الإدارة الضريبية	٥٤
التهريب والإغراق	٦٧	المنافسة غير العادلة	٥٢
الجرائم والسرقة وعدم النظام	٦٧	التهريب	٥٢
مشاكل الكهرباء	٦٤	الكهرباء	
مشاكل إدارة الضرائب	٦١	أنظمة التجارة والجمارك	٤٠
القضاء وحل النزاعات	٥٨	الحصول على الأراضي	٣٧
مشاكل الحصول على الأراضي	٤٩	تكلفة التمويل	٣٤
تكلفة التمويل	٤٦	النظام القانوني	٣١
مشاكل الحصول على التمويل	٣٩	إجراءات الحصول على التمويل	٢٨
مشاكل الجمارك والقوانين التجارية	٣٤	تراخيص العمل	٢٤

WB, Republic of Yemen, Investment Climate Assessment, May 2006

كما حددت النتائج الأولية لهذا المسح طبيعة الإجراءات للحصول على الخدمات الحكومية الأساسية، كما تشير العديد من التقارير الدولية والقطرية إلى أن أنشطة القطاع الخاص واستثماراته في اليمن تواجه العديد من الصعوبات والمعوقات، حيث يشير تقرير معهد البنك الدولي حول الإدارة الرشيدة لعام ٢٠٠٧ إلى حصول اليمن على مستويات ضعيفة أو ضعيفة جداً في خمسة مؤشرات من المؤشرات الستة التي تتضمنها التقارير السنوية للإدارة الرشيدة وهي: مؤشر المشاركة السياسية والمساءلة

(١٧,٣)، الاستقـرار السياسـي (٨,٢)، مؤشـر فعاليـة الحكومـة (١٣,٣) مقارنـة بـ (١٤,٧) في عام ٢٠٠٦، جـودة البنية التنظيميـة والإجرائيـة (٢٣,٨)، مؤشـر سيادة القانـون (١٨,١). وحصلت اليمـن على درجة متوسطـة في مؤشر التحكم في الفساد (٣٣,١).

جدول (٤-٢) عدد أيام الحصول على الخدمات الحكومية وفقا لمسح ٢٠٠٥م

الخدمة	ربط الكهرباء	ربط التلفون	ربط الماء	رخصة العمل	التخليص الجمركي	إجراءات الصادرات
عدد الأيام	٣٠,٥	١٣,٥	١٣,٥	١١,٦	١٤,٨	٦,٢

وكانت اليمن قد احتلت المرتبة (٩٨) على المستوى العالمي من بين ١٨١ دولة في تقرير بيئة أداء الأعمال Doing Business ٢٠٠٩ " "٢٠٠٨ متقدمة بذلك من المرتبة ١٢٣ على المستوى العالمي. كما جاء ترتيبها في المرتبة الثامنة على المستوى العربي من بين (١٨) دولة عربية تضمنها هذا التقرير

٤) تحديات بناء الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص.

اولا: التحديات على الصعيد الحكومي:

علـى الرغم من السياسات المعلنه من قبل الدولة لتحسـين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وضمان استقرار البيئة الاقتصادية، وتوسيع مشاركـة القطـاع الخاص وزيادة مساهمتـه في عملية التنمية، إلا أن أنشطة القطاع الخاص واستثماراته تواجه تحديات عديدة ومتنوعة ساهمت في عدم تطوير العلاقة الحالية بين الحكومة والقطاع الخاص إلى شراكة حقيقة وإيجابية تخدم مصالح الشركاء على حدٍ سواء، وينعكس نفعها على الاقتصاد الوطني والمواطنين ، ويمكن إيجاد هذه التحديات على النحو الآتي:

١. ضعف البناء المؤسسي والتنظيم الإداري للدولة بصورة عامة، على الصعيد الحكومي والحكومة بصفة خاصة. ويشكل هذا الضعف عقبـة في سبيـل تطوير وتوسيع أنشطـة القطاع الخاص، وتمكينه من أداء دوره المنشود من قبـل الدولة نفسها، ويمكن ملاحظة هذا الضعف في العناصر التالية:

- سياسات اقتصادية كلية غير واضحة المعالم من حيث التنفيذ.
- ضعف الاجراءات التي تتخذها الدولة للحد من عمليات التهريب، والغش والتقليد التجاري
- تخلف البنية الأساسية والمرافق العامة والخدمات الضرورية.
- استشراء ظاهرة الفساد.
- اتسام التشريعات القانونية بعدم الاستقرار والافتقاد للوضوح والشفافية وسوء التطبيق.
- عـدم وجـود جهـة حكوميـة متخصصـة تهتـم بدراسة وتحليـل أوضاع القطـاع الخاص ووضع المقترحـات للحلو والمعالجات.
- عـدم توفـر البيئة المناسبـة والمناخ الملائم الكافي واللازم لجـذب الاستثمارات المحلية والأجنبيـة وإعادة رؤوس الأموال المهاجرة.

ثانيا : التحديات على صعيد القطاع الخاص

الرؤية المستقبلية للشراكة بين القطاع الخاص والقطاع والعام والحكومة :

على صعيد المنظومة السياسية :

تتنامى أهمية الحكم الرشيد والذي يتضمن تكامل حركة كافة مؤسسات المجتمع وأطرافه الفاعلة، وهذا التكامل يتطلب بالضرورة مستوى من الحوار والتفاعل والتنسيق والتشارك الإيجابي بين مؤسسات المجتمع وأطرافه المختلفة، فضلاً عن أن الالتزام بمنهج تعميق الحوار والمشاركة المجتمعية يمكن أن يساهم في ترشيد عمليات صنع القرار على المستويات المختلفة، وفي تعبئة أفضل لموارد المجتمع البشرية والمادية في عملية التنمية.

يجدر بالقطاع الخاص ان يكون عاملا مؤثرا في مختلف الرؤى الاقتصاديه للاحزاب السياسيه وفي الاتجاه الذي يؤدي الى التقريب بينهما وصولا الى صياغه قواعد وأسس عامه تحكم سير العمليه الاقتصاديه في البلاد وحصر الفروقات في التفاصيل والاليات التنفيذيه في الاماكن ،فالسياسات الجيده لا تأتي الا من خلال الجهود المشتركه والتعامل بين الحكومه والقطاع الخاص والاحزاب السياسيه وبقية منظمات المجتمع المدني ومن خلال المحافظه على حوار منتظم بين هذه الاطراف كما ينبغي ان تكون عمليه التأثير متبادله ومستمره بين الاطراف الثلاثه فالحكومه نؤثر في الاعمال والانشطه الاقتصاديه المختلفه من خلال القوانين والسياسات والنظم وهو ما ينطبق على بقيه الاحزاب السياسيه عندما تحكم او تشارك في الحكم وعلى الجانب الاخر فإن القطاع الخاص يمثل المستشار الاقتصادي الاول للحكومه بما لديه من خبره ووفره في الافكار والمقترحات التي من شأنها أن تساعد في معالجة المشكلات الاقتصاديه في البلاد.

أن شراكه القطاع الخاص مع الاحزاب السياسيه ذات اهميه كبيره في بناء رؤيه للتنميه الاقتصاديه والاجتماعيه وفي تحقيق الحكم الرشيد ولاتخاذ السياسات الاقتصاديه الجيده التي من شانها ان توفر فرص العمل وتزيد من مستوى الدخل وتجذب الاستثمارات وتحسن الخدمات العامه ،ولذلك فأنه يتعين على القطاع الخاص ان يكون عاملا مؤثرا في سياسات الاحزاب وبرامجها وتفضيلاتها وهنا يكمن دور القطاع الخاص في المشاركه في بناء السياسات وإيجاد القوانين التوعويه المتميزه والتنظيم الجيد الذي يحفز على التوسع في الاعمال والانشطه الاقتصاديه المختلفه ،ولكي يستطيع القطاع الخاص ان يشارك بنجاح في صنع السياسات والقرارات الاقتصاديه.

على صعيد المنظومة القانونية :

فإن أصلاح بعض القوانين والتشريعات هي أحد الشروط الأساسيه لتحسين بيئه الاستثمار والأعمال في اليمن فهناك تضارب في بقض القوانين وفي كثير من اللوائح والقرارات الجمهوريه وقرارات مجلس الوزراء والقرارات الوزاريه واللجان المختصه ذات العلاقه بالقطاع الخاص الى جانب التداخل في الاختصاصات بين الوزارات والجهات المعنيه وهوما يؤدي الى تعقيد الاجراءات وتطويلها وزياده كلفه الأعمال والاستثمار وربما توقف المستثمر عن المضي في المشروع وتوليد القناعات لدى المستثمرين بعدم التفكير بالاستثمار في اليمن وخاصه المستثمرين الخارجيين ولذلك فأن ازاله المعوقات القانونيه شرط أساس أمام تحسن مناخ الاستثمار وبيئه الاعمال وهذا يتطلب انجاز جمله من التعديلات القانونيه وربما أصدار بعض ا لقوانين لجديده الى جانب

التطبيـق السليـم للنصوص القانونيه والتزام جميع الاطراف بالقانـون بما في ذلك الحكومه وفي حالـة المخالفه يصبح تعويض المتضرر امرا ملزما وعلى الطرف المخالف تنفيذه.

و برغـم مـا تحقق في مجال البنيه التحتيه فأن حجم الاستثمارات العامه في البنيه التحتيه لايزال متخلفا بدرجه كبيره عن واقع الاستثمـارات العامـه في البلـدان الناميه الصاعده ومنها الدول المجـاوره وان كان العائق هو الموارد الماليـه فأن كثير من البلدان ذات المـوارد المحـدوده قد تجاوزت ما يسمى بـ (لعنه) الموارد. واستطاعت بفضل الاصلاحات الاقتصاديه المنفذه في تلك البلدان وبفضـل الاداره الكفـؤة وفي ضل الحكم الجيد ان تحقق قفزات تنمويه كبيره لانهـا استطاعت ان تحقق الشروط اللازمه لجذب الاستثمـارات الخارجيـه الخاصه وكسب ثقـه المستثمرين المحليين والخارجيـين ليس بالوعود ولا بالخطابـات وانما بالانجازات التـي يلمسهـا المستثمر من خلال توفر التمويـلات وبكلفة مناسبه وتوفر العماله المدربه والكـوادر المتخصصه وبالاجور المناسبه والحصـول علـى امدادات المياه والطاقه الكهربائيه دون انقطاع يذكر الى جانب توفر شبكه واسعه من الطرق والموانئ والمطارات وغيرهـا مـن المكونات الجاذبه للأستثمـار ناهيك عن السهوله واليسر في انجـاز المعاملات وانخفاض الكلفـه و قناعه المستثمر بالضمانـات الكافيه فضلا عن حصوله على عائد مناسب علـى استثماراته وقدرته على التنبؤ بالاتجاهات الأساسيه للسوق فلا يسير في طريق غير آمن ولا يتعرض لمخاطر كبيرة تذهب برأس ماله الأصلي وتعرضه لما هو ابعد من ذلك.

كمـا أن جـزء كبير من السبب في تراجـع الاستثمارات الخاصة يعود الى مواطن القصور لـدى القطاع الخاص والتي تتعمق بفعل العجـز المتزايد على صعيـد السياسات والممارسات الحكومية التي تؤثر في سلوك رجال الإعمـال والمستثمرين المحليين والأجانب نتيجـة مـا يواجهـوا ن من عقبات كثيرة في السوق وفي عمليـات التنافس غير العادله في المناقصـات وفي التنظيمات المعقدة وفي الحصـول علـى المعلومات الدقيقة التي تساعدهم على القيام بخياراتهم الاستثمارية واتخاذ القرارات وفقا للتوقعات المبنية على المؤشرات المتوفرة.

وفي بعض الأحيان لا يتوقف الآمر عند مجرد السياسات الحكوميه الردئية والتطبيق الغير واضح لتلك السياسات وانما يتعدى الامر الى انحيـاز قواعد اللعبه الى أطـراف استثماريه محدوده الى جانب ان ممارسة المسئولين للتجارة جعلتهم لا يحرصون على تطبيق القوانـين وهـذا يؤدي الى عزوف المستثمرين عن الاستثمار في مواطن كثيره وقطاعـات مختلفه كون هؤلاء المستثمرين يقعون خارج شبكات المصالح غير المشروعه ولا يستطيعون ايقاف تلك الممارسات ولا يرغبون في نفس الوقت في بناء شبكات مصالح فاسدة.

إن بيئـه الاعمـال المشجعه هي تلك التي يضمن فيها رجال الاعمال والشركات ان حكم القانون هو الذي سوف يهيمن وان السياسات الحكوميه المتخذه هي سياسات مدروسه ومراعيه لوجهه نظر المستثمرين وان النزاعات سوف تحل خلال فتره زمنيه قصيره كما ان البيئه المشجعه للاعمال يتم فيها تحديد الضرائب و الرسوم المختلفه بصوره غير اعتباطية وفي ظل قوانين سليمه وممارسات راقيه وان جميع الاعمال يراعى فيها تخفيض التكاليف وسرعه الانجاز وسلاسه التعامل والحرص الشديد من قبل الجهات الرسميه على ايجاد بيئه مواتيه للعمليات التجاريه والاستثماريه الناجحه

٥) أسس ومنطلقات الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص (رؤية مستقبلية).

١. ان البحث عن المسارات المختلفه المؤديه الى زياده الشراكه مع القطاع الخاص في عمليه التنميه الاقتصاديه والاجتماعية هي مسؤلية الحكومه بالدرجه الاولى قبل أن تكون مسؤولية القطاع الخاص الذي عليه أن يستجيب لتعزيز تلك المسارات التي تقوي الجميع وتساعد على احداث الانتقالات الناجحه سياسيا واقتصاديا واجتماعيا

ولا شـك أنـه عندما تكون المبادره من الحكومه فان زخم المشاركه يكون اقوى واجدى وفي حاله غياب المبادره الحكوميه الجاده

لتحقيق الشراكه فأن على القطاع الخاص ان يستمر في الضغط والمبادره بالمقترحات والأفكار والمشروعات وعلى الحكومه أن تتجاوب وتقبل وتتكيف مع كل ما هو أيجابي ونافع وهذه هي عمليه الشراكه الحقيقيه التي تتعزز بفعل التوافق بين طرفي الشراكه على السياسات والاجراءات القابله للتنفيذ والمحققه لمصلحه جميع الاطراف.

٢. أن صعوبه الاوضاع تحتم وجود شركاء جادين في مواجهه التحديات ومن اجل ايجاد البيئه المناسبه للتقدم في المجالات المختلفه وهو ما سوف يعزز من مصداقيه المؤسسات الرسميه ومن قدرتها على بذل مزيد من الجهود لزياده الاستثمارات الماديه والبشريه، ولتحقيق هذا المسارفأن على الحكومه أن تسلك طريق الحوار المفتوح والمستمر مع القطاع الخاص ومع المؤسسات المجتمعيه بشكل عام وتجنب النفور من النتائج التي قد لاتعجب البعض فأن أتفاق القطاعات المختلفه هو الطريق لتعزيز الاستقرار والتقدم في عمليه التنميه.

٣. أن اعتماد القوانين والنظم المؤديه الى تحقيق الشراكه هي الخطوه الأولى لعمليه التأسيس لشراكه حقيقيه تسمح بمناقشه السياسات العامه وفي مقدمتها السياسات الماليه وعلى الأخص الكيفيه التي يتم من خلالها تخصيص الأموال العامه وانفاقها ومدى سلامه ما تفعله الحكومه وما تقوم به من تصرفات ومن خلال نشر المعلومات الكامله والصحيحه التي تساعد على تحقيق المشاركه والاهتمام اكثر بمراقبه الانفاق العام وتقييمه وبما يعزز الجهود الراميه لتعزيز الشفافيه والمساءله البرلمانيه والشعبيه المتمثله بمنظمات المجتمع المدني وبصفتها فاعل رئيس في عمليه التنميه.

٤. تحقيق الاداره الكفؤه: فان الاداراه السيئه تقيد بيئه الاعمال والاداره الجيده تقلل من كلفه الاستثمار والاعمال ومن مخاطرها وان تحسين مستوى الخدمات العامه يزيد من ا نتاجيه قطاع الاعمال والبدايه تكون من الاداره الكفؤه للموازنه العامه للدوله واصلاح العمليه الاداريه في مختلف أجهزه الدوله وتفعيل أجهزه الرقابه الرسميه الى جانب اشراك منظمات المجتمع المدني والصحافه وجميع المواطنين في اقتراح ونقد السياسات العامه ومنها تلك السياسات المتعلقه بالخدمات العامه المقدمه من الدوله وهذا ما نفتقده في واقع الممارسه وهو ما يمثل نقطة ضعف اساسيه في تحقيق الشراكه الفعليه بين مختلف الاطراف.

٥. اهميه توفير الاستقرار السياسي والصوت والمسآله والفعاليه الحكوميه والحد من استغلال السلطه والنفوذ و السيطره على الفساد ليوفر بيئه اعمال مناسبه في ظل اقتصاد اكثر مرونة وانفتاحا.

والاستفاده من العولمه وذلك بإيجاد افضل بيئه ممكنه للاستثمار ولا يكون ذلك الا بإجراء الاصلاحات المطلوبه وفي المسار الصحيح.

٦. الاشراك الفاعل لمنظمات المجتمع المدني في تحقيق عمليه التنميه من خلال دعم مبادراتها الساعيه الى حشد الموارد المتاحه والكامنه للتسريع بعمليه التنميه والتركيز على محاربة الفقر وتحسين قدره المواطنين على الوصول الى الخدمات العامه الاساسيه خاصه في الارياف حيث ان كلفه الوصول الى هذه الخدمات كبيره مقارنه بالمدن وفي ظل معدلات فقر أعلى في الارياف.

٧. زيادة الشفافيه في ممارسة الشوؤن العامه كفيل بحد ذاته بتعزيز الشراكه لان تحقيق الشفافيه هو التزام بتحقيق البرامج والسياسات المعلنه ومن خلال الشفافيه يصبح الامر موضع مشاركه مع القطاع الخاص ومنضمات المجتمع المدني.

٨. تحويل القطاع الخاص الغير منظم الى قطاع منظم وهو ما سوف يزيد من تأهيل القطاع الخاص ويعزز عملية الشراكه.

٩. على القطاع الخاص أن يتحمل مسئوليته الاقتصادية والاجتماعية وان يسهم في تامين متطلبات التنمية المستدامة من اجل القضاء على الفقر والبطالة، فضلاً عن إسهامه في تدعيم الخطوات الهادفة إلى الإصلاح السياسي وإرساء قواعد الحكم

الرشيد وما ينبثق عنه من آليات للمسائلة والشفافية وتحجيم الفساد وتضييق دائرته.

١٠. قيـام القطاع الخاص بمساعدة الحكومة في تأهيل وتنمية قدرات العمالة اليمنية بصورة تتناسب مع احتياجات سوق العمل في اليمن والدول الخليجية من خلال الاستثمار في إنشاء وتشغيل المراكز والمعاهد الفنية والمهنية والجامعات.

١١. المساهمـة مـن قبل القطاع الخاص في تقديم الرؤى والحلول لكل التحديات التي تعترض التنمية في اليمن بما فيها القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية، و بمايعزز دوره في الساحة الوطنية.

١٢. زيادة تمثيل القطاع الخاص ضمن المؤسسات أو المجالس العليا الحكومية، والاستفادة من قدرات وإمكانيات القطاع الخاص في بناء رؤيه للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

١٣. تعزيـز مجالات الشراكة بـين الحكومة والقطاع الخاص وإتاحـة الفرصة للقطاع الخاص لتعزيـز استثماراته في الاقتصاد الوطني، وبالذات الاستثمار في إنشاء وتشغيل البنى التحتية.

١٤. على القطاع الخاص الاهتمام بالجانب الإعلامي، وبالذات في ما يتعلق بإنشاء قنوات إعلامية خاصة تسهم في توضيح الدور الاستراتيجي للقطاع الخاص في عملية التنمية المستدامة.

- إنشـاء آلية مؤسسية قانونية تنظم عملية التشاور والتنسيـق والتخطيط بين الطرفين، يتم من خلالها إشراك القطاع الخاص في صنع القرارات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية.
- التـزام القطـاع الخاص بتعزيز البنـاء المؤسسي لمنظماته وتوسيع قاعـدة العضوية وتعميق ثقافـة المشاركة والممارسة الديمقراطية داخلها.
- التعاون معاً لإنشاء قاعدة بيانات ومعلومات كافية تعطى صانع القرار صورة واضحة ودقيقة عن أوضاع القطاع الخاص وطبيعة الظروف والمشاكل التي يواجهها.
- وضع إطار قانوني وتنظيمي يعمل على زيادة أنشطة القطاع الخاص في تقديم خدمات البنى التحتية والسلع العامة وفق الأساليب والطرق الحديثة، مثل الـ BOOT وغيرها.
- تعزيز نشر وإعلان المعلومات الاقتصادية والمالية السليمة والدقيقة عن مختلف أوجه النشاط الاقتصادي.
- الاستفادة من التقارير والدراسات والمؤشرات والمسوح الدولية والإقليمية والمحلية من خلال ترجمة نتائجها وتوصياتها في الواقع العملي إلى إجراءات وتدابير يتم تنفيذها أولاً بأول على أرض الواقع.
- وضع خطة عاجلة لمعالجة اختلالات أجهزة الدولة التي تعيق أنشطة القطاع الخاص وتقف حجرة عثرة أمام استثماراته وبما يؤدي الى تقليل التكاليف المتعلقه بإقامه المشروعات الاستثماريه.
- إعداد استراتيجيات لتنمية وتطوير مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية والخدمية المختلفة، على أن تتسم الرؤية الإستراتيجية للقطاعات والأنشطة بوضوح الرؤية لكيفية تطوير وتنمية هذه القطاعات وبالذات في القطاعات الواعدة مثل الصناعة، الأسماك، السياحة، المصارف والتأمين.

المقال الخامس

المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص في اليمن

الدور الاجتماعي للقطاع الخاص

شهـدت العقـود الثلاثـة الماضية تزايـد دور القطاع الخاص في الحيـاة العامة في كثير مـن البلدان، وبالـذات بعد تحول دول المنظومـة الاشتراكيـة من القطاع العـام إلى القطاع الخاص، وتنفيذ الكثـير من الدول النامية برامـج للإصلاح الاقتصادي بدعـم ومـؤازرة المؤسسـات الدولية وعلـى رأسها البنك الـدولي، وصندوق النقد الـدولي، الأمر الذي اقتضـى إيجاد نوع من الشراكـة بين القطاعين العام الخاص وضرورة إشراك القطاع الخاص في قضايـا المجتمع لتحقيق مقتضى الشراكة المجتمعية نظـراً لتراجـع دور القطاع العام في التنمية الاجتماعية، إن وضع المؤسسات الاجتماعيـة هو الأساس الذي تبنى عليه المؤسسة ألاقتصاديـه والسياسيـة في أي مجتمع ولذلك فإن تطوير المؤسسة الاجتماعية هـو الشرط اللازم لتطوير بقية المؤسسات وفي ظـل التحـولات العالميـة الجديدة والتي أعطت القيـاد للقطاع الخاص لإعـادة صياغة الواقع الجديد بـكل مناحيه فإن إعادة صياغـة المؤسسـات الاجتماعيـة المختلفـة التعليمية منهـا والصحية والخيرية إلى جانـب تطوير هذه المؤسسـات وهو عمل في صلـب مصلحـة القطاع الخاص ودوره الجوهري في قيـادة عملية التنمية ألاقتصاديه والاجتماعيـة و ليس للقطاع الخاص من فـكاك من القيام بهـذا الدور الاستراتيجي خاصة وان اليمن تعيش مرحله تحديات غـير مسبوقة وان من أهم هذه التحديات وجـود هـدر كبير لرأس المال الاجتماعي والطاقـات المنتجة رغم الحاجة الماسه لها.وإذا كانت اليمـن ترنو نحو الاستثمار فان الاستثمـار في رأس المال الاجتماعي هو البداية ،فالاستثمـار في التعليم يسبق الاستثمار في وسائـل الإنتاج فالرابطة قوية بين اكتسـاب المعـارف وتعزيـز القـدرات الإنتاجية للمجتمـع ناهيك عن كـون التعليم محركا قويـا لبقية التحويـلات الاجتماعية والتحـولات على مختلف الاصعده وهكذا يبرز أهميه الدور الاجتماعي للقطاع الخاص على الاصعده الاجتماعية الأخرى.ولكي تخـرج اليمن من الحلقـة المفرغة فإنه يتوجب عليها إعـادة صياغة الأدوار المختلفة للقطاعـات الثلاثة العام والخاص وقطاع المجتمـع المـدني لأنـه ذلـك هـو بدايـة السـير الصحيـح نحـو تحقيـق الغايـات التنمويـة والانسانيـه.

ويمكن استعراض واقع الدور الاجتماعي للقطاع الخاص في اليمن و ذلك على النحو الآتي:

١) دور القطاع الخاص في التعليم.

يشـكل التعليـم احد أهم المرافق الاجتماعية في أي مجتمع، و تزداد هذه الأهمية في الدول النامية ومنها اليمن، وبالأخص في ظل محدودية الدور الحكومي في البلوغ بقطاع التعليم إلى المستوى المطلوب على الرغم مما تحقق من نجاحات جيدة في هذا المجال، الأمـر الـذي دفع المؤسسات الدوليـة المختلفة إلى السعي لإيجاد نوع مـن الشراكة بين القطاعين العـام والخاص للنهوض بقطاع التعليم ومن ثم تسريع عملية التنمية في البلدان النامية.

ليـس الأمر بالجديد أن يلعب القطاع الخاص دوراً في إنشاء المؤسسات التعليمية، حيث يبين التاريخ الإسلامي أن أشهر المدارس العلميـة في العواصـم الإسلامية كانت تمول من قبل القطاع الخاص (الأوقـاف)، وفي العصر الحديث لعب القطاع الخاص دوراً بـارزاً في إنشـاء المؤسسات التعليمية كالمدارس، والمعاهد، والجامعات. و تشـير الإحصائيات إلى أن كثيراً من الجامعات العريقة في العالم تتبع القطاع الخاص، والقطاع الخيري، بل إن القطاع الخيري كله أساسه تبرعات القطاع الخاص بالمؤسسات، والوقف عليها للصرف منه، ويمكن إبراز الدور الاجتماعي للقطاع الخاص في جانب التعليم في الجوانب الآتية:

١-١. دور القطاع الخاص في إنشاء المؤسسات التعليمية.

وتشير بيانات وزارة التربية والتعليم إلى ارتفاع عدد مدارس التعليم العام (الأساسي + الثانوي) من ١٣١٦٢ مدرسة في العام الدراسي ١٩٩٩ / ٢٠٠٠ إلى ١٥٩٩٠ مدرسة في العام الدراسي ٢٠٠٦ /٢٠٠٧ وبمعدل نمو سنوي متوسط بحوالي ٢,٨٪، كان للقطاع الخاص والأهلي دوراً جيداً في توفير الخدمة التعليمية، حيث تزايدت الأهمية النسبية للمدارس الخاصة من ١٪ عام ١٩٩٩ إلى ٣٪ ٢٠٠٧ من إجمالي المدارس في الجمهورية اليمنية، تزداد في المدن لتشكل بصورة كبيرة، حيث تشير إحصاءات التعليم في أمانة العاصمة، أن المدارس الأساسية الخاصة في عام ٢٠٠٥-٢٠٠٦م تمثل ٣٦٪ من إجمالي المدارس في الأمانة، ترتفع هذه النسبة في المدارس الأساسية الثانوية لتصل إلى ٧٤٪ من إجمالي المدارس في الأمانة ، الأمر الذي يشير وبوضوح إلى تطور مساهمة القطاع الخاص في التعليم ·

وعلى الجانب الآخر نجد أن هناك تطوراً كبيراً في مساهمة القطاع الخاص في التعليم العالي حيث يلاحظ انتشار المعاهد العليا مثل المعاهد الصحية، و معاهد التدريب، و الجامعات الخاصة، و وتبين الإحصائيات الرسمية أن عدد الجامعات الحكومية تصل إلى (٧) جامعات، بينما تجاوز عدد الجامعات الخاصة ١٥ جامعة تستوعب ما يقرب من (١٥٪) من عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم الجامعي، مع العلم أن هذه النسبة ستشهد زيادة كبيرة في المستقبل القريب للأسباب التالية:

١- محدودية الطاقة الاستيعابية للجامعات الحكومية في الوقت الحاضر، أضف إلى ذلك أن معظم الجامعات الحكومية جامعات ناشئة طاقتها الاستيعابية محدودة، و لا تستطيع أن تتوسع بسرعة نظراً لقلة الإمكانيات المادية و البشرية.

٢- زيادة عدد الخريجين من الثانوية العامة، نظراً لارتفاع معدل النمو السكاني في اليمن والذي يصل إلى ٣٪ سنوياً، أي أن نسبة المؤهلين لدخول الجامعات سيكون أكبر من الطاقة الاستيعابية للجامعات وبالتالي فإنه لا بديل لهؤلاء الطلاب عن الجامعات الخاصة لاستيعابهم (٩)، مع ملاحظ أننا تحدثنا سابقاً عن طلاب المرحلة الثانوية في المدارس الخاصة.

٣- تزايد الوعي لدى المواطنين بأهمية التعليم خاصة بعد انتشار التعليم ووسائل الاتصال والمواصلات و من ثم زيادة الطلب على التعليم بصفة عامة وعلى التخصصات النوعية التي توفرها الجامعات الخاصة بصورة أكبر من الجامعات الحكومية بصفة خاصة.

١-٢. دور القطاع الخاص في إنشاء ودعم مراكز البحث العلمي.

أثبتت التجارب في القرنين الماضيين، إن التقدم الذي أحرزته البشرية في شتى المجالات كان نتيجة لجهود البحث العلمي، بل إن الابتكارات التي غيرت مجرى البشرية على الأرض كانت ثمرة من ثمار البحث العلمي، و من هنا نجد أن مؤسسات القطاع الخاص الرائدة على المستوى العالمي قد تسابقت في إنشاء مراكز البحث العلمي، و لا تكاد تخلو مؤسسة من المؤسسات الرائدة من مراكز البحث العلمي، بل تعدى الأمر إلى دعم مراكز البحث العلمي في القطاع العام مثل مراكز البحث العلمي في الجامعات الحكومية في العالم، نظراً للأهمية الكبرى التي بات يحتلها القطاع الخاص في حياة الشعوب وما يملي عليه ذلك من واجب تجاه إنشاء و دعم مراكز البحث العلمي، كما أن هناك عدد من الاعتبارات الداعية إلى زيادة دور القطاع الخاص في إنشاء ودعم مراكز البحث العلمي وعلى رأسها تعظيم الأرباح لمؤسسات القطاع الخاص، حيث أن نتائج البحث العلمي ومكاسبها تجنيه الشركات المستثمرة، ونظراً لتخلى القطاع العام عن الوظيفة الإنتاجية والاقتصادية لصالح القطاع الخاص، فان على القطاع الخاص واجب في إنشاء ودعم مراكز البحث العلمي.

١-٣. دور القطاع الخاص في إنشاء معاهد التدريب والتأهيل.

نظـراً لأن مناهج التدريس في المدارس والجامعات ليسـت تخصصية بالقدر الكافي الذي يلبي حاجة القطاع الخاص من العمالة الماهـرة والمتخصصة، فقد برزت الحاجة لإنشاء مراكز التدريـب والتأهيل لإعادة تشكيل المعرفة لدى خريجي المدارس والمعاهد والجامعـات بما يتناسب واحتيـاج سوق العمل، ولذلك قامت مؤسسات القطاع الخاص بإنشـاء مراكز التدريب والتأهيل لتحقيق ذلك الغرض، وتأخذ إن مراكز التدريب والتأهيل أشكال عدة أهمها:-

- مراكز تدريب وتأهيل تابعة للقطاع العام تقدم خدماتها للقطاعين العام والخاص، وعادة ما تدعم مادياً من قبل القطاع الخاص، ومن أمثلتها في اليمن مراكز التدريب المهني، ومعهد الدراسات المصرفية التابع للبنك المركزي اليمني.
- مراكـز تدريب وتأهيل متخصصة تقدم خدماتها بحسب الطلب للمؤسسـات والأفراد من القطاعين العام والخاص، وتعود ملكيتهـا للقطـاع الخاص. الى جانـب وجود مراكز تدريب وتأهيل خاصـة، تابعة لمؤسسات القطـاع الخاص وتعد جزءاً من هيكلها الإداري و تقدم خدماتها للمؤسسة التي تتبعها فقط.

وفي وقتنـا الحاضـر فـأن كثير من مؤسسات القطاع الخاص الكبـيرة والمتوسطة لديها مركز للتدريـب والتأهيل يكون جزءاً من هيكلها الإداري حيث تقوم المؤسسة بإعادة هيكلة العمالة لديها بما يتناسب وطبيعة نشاطها، بل إن قدرة أي مؤسسة على التوسع في السـوق والمنافسـة، يعتمـد على ما لديها من إدارة كفـؤة وعمالة.وما يؤخذ على هذه المراكز عاده هـو ضعف جودة مخرجاتها بشكل عام فما عدا القليل منها الى جانب عدم استطاعتها تقديم جميع الاحتياجات التدريبيه والتأهيليه والتي تتطلبها السوق.

١-٤. دور القطاع الخاص في تقديم المنح الدراسية.

إدراكاً من القطاع الخاص لأهمية الاستثمار في العنصر البشري، فقد دأبت العديد من مؤسسات القطاع الخاص على تقديم المنح الدراسية للمبرزين من الطلاب وعادة ما تأخذ المنح مستويين هما:

- منح الطلاب من العاملين لدى المؤسسة من المبرزين ومن الذين ترغب المؤسسة في تأهيلهم.
- منح للطلاب من جميع فئات المجتمع وفق مواصفات معينة.

يعتبر تقديم مؤسسات القطاع الخاص للمنح الدراسية نوع من الشراكة مع المجتمع، حيث أن الرابح الأكبر من النمو الاقتصادي المتحقـق اليـوم في العالم (نمو اقتصـاد السوق) هو القطاع الخاص، ومن ثـم كان واجباً عليه من الناحيـة الأخلاقية أن يشرك المجتمع في جزء من أرباحه لأن المجتمع يتحمل تكاليف أخطاء القطاع الخاص ، ومن المتوقع ان يتسع دور القطاع الخاص في هذا المجال نظرا لحاجه القطاع الخاص للكوادر الفنيه والمتخصصه المتزايده.

٢) دور القطاع الخاص في تطور قطاع الصحة العامة.

تعـاني الـدول النامية ومنـه اليمن من نقص حاد في خدمات البنيـة الأساسية وبالذات في جانب الخدمـات الصحة، حيث تشير البيانات المنشورة عن القطاع الصحي إلى أن عدد المستشفيات المتواجدة في المدن يبلغ (٢١٢) مستشفى منها عدد (٦٧) مستشفى عـام و(١٤٥) مستشفـى خاص تشكل المستشفيات الخاصة نسبة (٦٨٪) ونسبة (٣٢٪) للقطـاع العام، كما أن عدد المستشفيات الريفية يبلغ (١٥١) مستشفى، ويمكن تسميتها مراكز صحية أكثر منها مستشفى، فهي صغيرة الحجم فقيرة الإمكانيات المادية

والبشريــة، أمــا المراكز الصحية والمستوصفات فتشــير البيانات إلى ن عدد المراكز الصحيــة والمستوصفات تبلغ (١٢٧٧) مركز صحــي ومستوصــف منهــا نسبة (٥٩٪) عــام ونسبة (٤١٪) خاصــ أما وحدات الرعايــة الصحية فبلغ عددهــا (٢٣٠٢) وحدة رعايــة صحيــة وهي كلها تتبع القطاع العام أما بالنسبة لعدد الأسرة فتشير الإحصائيات إلى أن عددها في عموم الجمهورية تبلغ (١١٤١٣) سريــر تخــدم ما يقارب من (٢٣ مليون نسمة) نسبــة، بمعنى أن كل سرير يخدم (١٥٦٩) مواطناً، وهو عدد كبير بكل المقاييس ولا يتناسب مع حاجة الناس، خاصة إذا ما علمنا أن هناك تفشي في الأمراض و خاصة الأمراض المعدية كأمراض الكبد والأمراض المستعصية والأوبئة كالبلهارسيا والملاريا والتيفود والحميات بشكل عام.

إن البيانــات السابقــة تشير بوضوح إلى وجود فجوة بين الإمكانيات الصحية القائمة وبين حاجة المجتمع ومن هنا يمكن القول أنه يمكن للقطاع الخاص أن يلعب دوراً بارزاً في تنمية القطاع الصحي وذلك من خلال الآتي:

٢-١. دور القطاع الخاص في إقامة المنشآت الصحية.

أشارت البيانات السابقة إلى أن ارتفاع نسبة المستشفيات الخاصة، حيث تشكل (٦٨٪) من عدد المستشفيات المتواجدة في اليمن، أما المستوصفات والمراكز الصحية فإن نسبة القطاع الخاص منها (٤١٪)، وتشير هذه البيانات بوضوح إلى تواجد القطاع الخاص بقــوة داخــل القطاع الصحي، كما تشــير البيانات إلى تزايد الدور المستقبلي للقطاع الخاص في مجــال الاستثمار في المستشفيات والمستوصفات والمراكز الصحية وتقديم الخدمات الصحية للمجتمع، خاصة إذا تم التركيز على النواقص الصحية لدى القطاع العام وعلاج الأمراض المستعصية، وإجراء الجراحات المتقدمة، وذلك لعدد من الاعتبارات منها:

- قلة عدد الأسرة لكل موطن حيث يبلغ العدد (٢٠١٥) مواطن لكل سرير.
- قلة عدد المستشفيات العامة ومحدودية طاقتها الاستيعابية، وبالذات في المناطق الريفية.
- تــدني مستــوى الخدمات الصحية التي يقدمها القطاع العام وتراجعها سنة بعد أخرى، وبالتالي اتجاه المرضى إلى القطاع الصحي الخاص للحصول على الخدمة الصحية المناسبة ، وسفر معظم الحالات الخطره للعلاج في الخارج وخاصه مرض السرطان والقلب والكلى و الجراحات المتقدمه وذلك بسبب عدم توفر هذه الخدمات الصحيه او بسبب تدني مستواها.
- عدم قدرة الحكومة في الأجل القريب على زيادة عدد المستشفيات، وتحسين مستوى الخدمات الصحية بسبب قلة الإمكانيات المادية والبشرية.
- تزايد معدلات الفقر وما ينجم عن ذلك من تفشي الأمراض وزيادة مستويات الطلب على الخدمات الصحية، وهو ما يمثل حافزا للقطاع الخاص لزيادة استثماراته في هذا المجال.

مــن ناحيــة ثانية ونظراً لكون اليمن من الدول النامية التي تفتقر إلى مراكز الأبحــاث الطبية، فإنها بحاجة ماسة إلى الاستثمار في إنشاء وتجهيز مراكز الأبحاث الطبية.

٢-٢. دور القطاع الخاص في إنشاء الكليات والمعاهد الصحية.

تم الحديث سابقاً عن دور القطاع الخاص في إقامة المنشآت التعليمية، ومنها الجامعات، وضمن هذه الجامعات تم إنشاء الكليات الطبيــة لتدريس العلوم الطبية بكافة تخصصاتها، وتشــير الإحصائيات المتوافرة عن القطاع الصحي، أن عدد المعاهد الصحية

الخاصة يبلغ (١٥) معهداً صحياً ترفد القطاع الصحي بكوادر مؤهلة تلبي جزءاً من حاجة هذا القطاع من اليد العاملة الماهرة، أمـا الكليـات الطبية التي أنشئت ضمن الجامعات الخاصة ما تزال قليلة، ومع ذلك فما يزال المجال مفتوحاً أمام القطاع الخاص لإنشاء الكليات الطبية، والمعاهد الصحية، ذات المواصفات العالمية.

٢-٣. دور القطاع الخاص في إنشاء المختبرات الطبية.

علـى الرغـم من التوسع الكبير للقطاع الخاص في إنشاء وتجهيز وتشغيل المختبرات الطبية، إلا أن الملاحظ أن قدرات وإمكانيات تلك المختبرات في مجال تقديم الخدمة الصحية والمخبرية ما تزال متواضعة ومحدودة من حيث الخدمات المقدمة، وبالتالي يمثل إنشـاء المختـبرات الطبية أحد المجالات المجدية للاستثمارات للقطاع الخاص، نظراً لافتقار اليمن إلى المختبرات الطبية النوعية مثل المختبرات الخاصة بالطب الشرعي والسموم، والمختبرات الطبية الخاصة بالتحاليل الدقيقة التي يتم إرسالها إلى الخارج.

٢-٤. دور القطاع الخاص في إنشاء الصناعات الدوائية.

أسهم القطاع الخاص في اليمن في تطوير الصناعة الدوائية بصورة ملحوظة، حيث يصل عدد الشركات الدوائية الخاصة إلى سبع شركات تقوم بتصنيع الأدوية للسوق المحلي كما تقوم بالتصدير للخارج وخاصة القرن الأفريقي وتعتمد في إنتاج الأدوية على المعايير العالمية في التصنيع، وعلى الرغم من التوسع الكبير الذي شهدته الصناعات الدوائية في اليمن إلا أن طاقتها الإنتاجية لا تزال قاصرة على تلبية الطلب المحلي على الدواء حيث لا تغطي هذه الشركات إلا ما يتراوح بين (١٠-١٥٪) من الطلب المحلي على الدواء ومن ثم فإن الفرصة لا تزال مواتية لهذه الشركات وللقطاع الخاص بصورة عامة للاستثمار في إنتاج المزيد من أصناف الدواء لتغطية الطلب المحلي على الدواء والتوسع في التصدير إلى الخارج.

٢-٥. دور القطاع الخاص في نشر الثقافة الصحية.

مـن المؤكـد أن كثـيراً من الأمراض التي يتعرض لها أفراد المجتمع اليمنـي سببها عدم معرفة أفراد المجتمع بأسباب حدوث تلـك الأمراض، خاصة الأمراض المعدية، وأمراض الطفيليات، ولذلك تزداد أهمية نشر الثقافة الصحية في المجتمع عبر وسائل الإعلام والاتصال المختلفة، وفي هذا الصدد ونظراً لعدم وجود قنوات فضائية تابعة للقطاع الخاص في اليمن فإن إسهامه في نشر الثقافة الصحية والتوعية الصحية ما يزال محدوداً، ومع ذلك يساهم القطاع الخاص وبطرق متعددة في نشر التوعية الصحية وبالـذات من خلال المواقع الاليكترونية، والكتيبات، والنشـرات، والمطويات، التي تصدرها مؤسسات القطاع الخاص الطبية مثل المستشفيات، والمستوصفات، والمراكز الصحية، والعيادات الطبية، والجامعات الخاصة، والمعاهد الصحية.

الجدير بالذكر أن القطاع الخاص يمكن أن يسهم إسهاماً بارزاً في نشر الثقافة الصحية، بحيث يكون رديفاً للقطاع العام، بل إن القطاع الخاص سيكون دوره أوسع من دور القطاع العام بسبب سعة انتشاره، وتغلغله في المجتمع، وقدرته المادية المرتفعة، بالقياس إلى قدرة القطاع العام.

٣) دور القطاع الخاص في الحياة الاجتماعية والعمل الخيري.

منذ أن جاء الإسلام والعمل الخيري يتبوأ مكانة عالية في المجتمع، ونظراً لتلك الأهمية فقد تنوعت الطرق والوسائل التي اقترحها

الإسـلام لتعزيز الدور الاجتماعي والعمل الخيري في المجتمع، وعلى رأس تلك الوسائل تقرير حق معلوم يعطيه الأغنياء للفقراء، وهـو الـزكاة بأوعيتها المختلفة، إلى جانب اخذ الأموال والمنافع للفقـراء والمساكين من المخالفين لأحكام الشريعة الإسلامية وهي الكفارات، فضلاً عن الطرق الطوعية المتمثلة في الصدقات .

كما تجلت صور العمل الاجتماعي الخيري للقطاع الخاص وبصورة واضحة في التاريخ الإسلامي من خلال الوقف الإسلامي الذي شمل أمرين أساسين في المجتمع المسلم وهما:

- العمـل الخـيري بكافـة أشكالـه المعروفة لنا في الوقت الحاضـر، و التي تقوم بها الجمعيـات الخيرية، والخيرين، من الأفراد، و المؤسسات من القطاع الخاص.
- العمل التنموي، و خاصة إنشاء البنية الأساسية و الطرق و المدارس و المستشفيات و آبار المياه... الخ.

٣-١. دور القطاع الخاص في إنشاء ودعم المؤسسات الخيرية.

قام القطاع الخاص في اليمن بدور بارز في الحياة الاجتماعية والعمل الخيري بصور شتى لعل من أهمها:

- إنشاء الجمعيات والمؤسسات الخيرية، التي تعنى بخدمة المجتمع، و قد برز هذا الدور للقطاع الخاص ليس فقط في الأحوال العاديـة، بـل إن أكـثر ما يبرز هذا الدور هو في أوقات الكوارث الطبيعية و الحـروب، و لا ننس ذلك الدور الذي لعبه القطاع الخاص عـن طريق الجمعيات الخيريـة في حرب الانفصال في عام ١٩٩٤م، ودورة في كارثـة الزلازل التي حصلت في ذمار عام ١٩٨٢م حيث كان دعمه أسرع و اسخي من الدعم الحكومي الذي يكتنفه الروتين، و من الصور المشرقة للدعم الخيري مـا حصـل عند تعرض قرية الظفير لانهيار صخري وعند حدوث كارثـة السيول في حضرموت في أكتوبر ٢٠٠٨م، حيث كان دعم القطاع الخاص هو الأسرع والأوفر .
- إنشاء دور الرعاية و الإيواء للفئات الاجتماعية التي تعاني من الإعاقات المختلفة أو ذات الظروف الخاصة، ومن المؤسسات الرائـدة في هـذا المجال في اليمن دار رعاية الأيتام والمعاقين، ودار رعاية الأمراض النفسية والعصبية، أضف إلى ذلك ما يقـوم به القطاع الخاص من كفالة الأيتام و العجـزة والأرامل والأسر الفقيرة سواءً عبر ما يقدمة القطاع الخاص من دعم مباشـر للهيئـات الراعية لهذه الفئات، أو من خلال توفير فرص العمل للقادرين منهم، أو المنح الدراسية، أو العلاجية، وفي هـذا الصـدد يمكن للقطاع الخاص إن يلعب دوراً اكبر في هذا المجـال خاصة إذا تم تنظيم و ترتيب هذا الدور، وإذا وجدت الهيئات الراعية التي يمكن للقطاع الخاص إن يطمئن إليها في رعايته لهذه الفئات

٣-٢. دور القطاع الخاص في دعم المناسبات الاجتماعية.

وخاصه حفلات الزواج الجماعيه ، وبهذا العمل قد رفع عن كاهل الشباب أعباء كثيرة في مسألة الزواج خاصة بعد ارتفاع تكاليف حفلات الأعراس.

٣-٣. دور القطاع الخاص في إحياء سنة الوقف الخيري.

لقـد اعتمـد الوقف كله على القطاع الخاص من الأفراد والمؤسسـات، وقد كانت ميزانيته في العصور الإسلامية الأولى تفوق ميزانية الحكومات بأضعاف كثيرة، و لم يتضاؤل دور الوقف إلا عندما تم الحاقة مالياً وإدارياً بالقطاع العام، حيث أصبحت ميزانيته جزءاً من

ميزانية الدولة، و إدارته جزءاً من إدارة الدولة، لذلك أصيبت مؤسسة الوقف بالروتين الحكومي و تعقدت مسائله وتقلصت مجالاته إلى ابعد حد يتصور حيث أصبح الوقف مجرد مؤسسة تعيل مجموعة من الموظفين.

إن تفعيل دور القطاع الخاص في إحياء سنة الوقف يعتمد على وجود مؤسسة للوقف، تكون مستقلة عن الإدارة الحكومية، يطمئن إليهـا القطاع الخاص يضخ فيها أموالا للوقف وبالتالي إحياء سنة الوقف وتحقيق مقاصده الاقتصادية والاجتماعية والخيرية في المجتمع.

٤) دور القطاع الخاص في التخفيف من البطالة و الفقر.

تعتبر اليمن واحده من اكثر البلدان فقرا من بين الدول الناميه، و تشير البيانات الرسمية المنشورة عن العمالة لعام ٢٠٠٦م، إن نسبـة العاطلين عن العمل تبلغ (١٦,٢٣٪) من إجمالي القـوى القادر ة على العمل، لكن بعض التقديرات غير الرسمية للباحثين تقول إن نسبة العاطلين عن العمل قد يتجاوز (٣٠٪) من حجم القوى العاملة، وبصفة عامة يمكن القول أن حجم ظاهرة البطالة في اليمـن تتجـاوز الأرقام الرسمية نظراً لوجود البطالة المقنعة في الاقتصاد وبالذات في القطاع الحكومي والقطاع العام، فضلاً عن البطالة الموسمية والمتواجدة في القطاع الزراعي بصفة أساسية إلى جانب بعض القطاعات التي يتسم عملها بالموسمية، مثل قطـاع تجـارة الملابس، كما يلاحظ أن هناك نوع آخر من البطالة يسود في المجتمع اليمني وهو البطالة الهيكلية المرتبطة بطبيعة تكويـن العامـل اليمني، ويرجـع هذا النوع من البطالـة الى ضعف مخرجات التعليم وعـدم اتساقها مع احتياجـات سوق العمل، الأمـر الـذي أسهم في اللجـوء إلى تشغيل العمالـة الأجنبية لسد الاحتياجات مـن العمالة الماهرة في بعض القطاعات الإنتاجية والخدمية.

و علـى الجانـب الآخر، نجد إن المجتمع اليمني يعاني من الفقر، حيـث وصلت نسبه الفقر العام الى ٥٩،٩٪ من السكان بحسب تقريـر التنميـه البشريـه للعالم العربـي -٢٠٠٩، وبالتالي فان الدور المنشود مـن القطاع الخاص في التخفيـف من حدة البطالة والفقر في المجتمع يزداد أهمية مع الزمن، خاصة مع تضاؤل الدور الحكومي، وتشديد المعايير على انتقال العمالة اليمنية إلى دول الجوار، ويمكن للقطاع الخاص أن يعمل على التخفيف من حدة البطالة، و الفقر من خلال المعطيات التالية:

٤-١. دور القطاع الخاص في استيعاب العمالة.

تشـير بيانات الجهاز المركـزي للإحصاء إلى إن حجم القوى العاملة يبلـغ (٣,٥٥٥,٠٠٠) عامل منها (٥٠٧,٠٠٠) يعملون في القطـاع العـام موزعين بين الإدارة الحكومية، و قطـاع الأعمال العام، و يتوزع العدد الباقي علـى القطاع الخاص، حيث يستوعب القطـاع الخاص المنظم حـوالي (٧١٨,٦٢٦) عامل يشكلون نسبة (٢٠٪) من العدد الكلي للعاملين في الاقتصاد، وحوالي (٢٤٪) مـن عـدد العاملين في القطاع الخاص المنظم وغير المنظم، فيما يستوعب القطاع الخاص غير المنظم النسبة الكبرى من إجمالي العاملين في الاقتصاد وبنسبة تصل إلى (٦٦٪)، ترتفع إلى (٧٦٪) من إجمالي العاملين في القطاع الخاص.

و بناءً على ما سبق يمكن الخروج بالملاحظات الآتية:

١. أن القطاع الخاص بشقية المنظم وغير المنظم يستوعب معظم العمالة المشتغلة في اليمن وبنسبة تصل إلى (٨٦٪) من حجم قوة العمل، مقابل (١٤٪) من حجم قوة العمل يشغلها القطاع الحكومي والقطاع العام.

٢. إن القطاع الخاص غير المنظم يسهم بتشغيل الجزء الأكبر من حجم قوة العمل في القطاع الخاص والاقتصاد، و هذا القطاع رغم أهميته في الوقت الحاضر إلا انه لا يعول عليه كثيراً في امتصاص أعداد متزايدة من العاطلين.

٣. تواضع دور القطاع الخاص المنظم في عملية التوظيف والتشغيل. ومع ذلك فانه بإمكانه استيعاب أعداد متزايدة من العمالة إذا توافرت له الظروف المناسبة مثل تهيئة البيئة المناسبة للاستثمار ذلك انه سيكون الأسرع في معدل النمو، كما أن نموه سوف يسهم في تحويل القطاع الخاص غير المنظم إلى قطاع منظم.

٤. إن كبر حجم القوى العاملة في القطاع الخاص غير المنظم يعني في المقام الأول أن هذا الكم الهائل من الأيدي العاملة سيظل كماً مهملاً دون تأهيل لأن القطاع الخاص غير المنظم ليس لديه القدرة على تأهيل العاملين فيه.

٥. أن صغر حجم القطاع الخاص المنظم، يعني في المقام الأول عدم قدرته على استغلال الموارد الاقتصادية في البلاد، وفي كافة القطاعات الاقتصادية، ومن ثم سيظل دوره ضئيلاً في امتصاص اليد العاملة العاطلة.

٤-٢. دور القطاع الخاص في إنشاء الصناعات الصغيرة و الصناعات الحرفية.

تلعب الصناعات الصغيرة والصناعات الحرفية والتي يقع اغلبها في إطار القطاع الخاص غير المنظم دوراً كبيراً في امتصاص اليد العاملة، بل انه يعول عليها في التأسيس للانتقال إلى الصناعات الكبيرة مع مرور الزمن، و تشير الإحصائيات المتاحة عن القطاع الخاص المنظم في اليمن إلى تزايد عدد ونسبة المنشآت الصغيرة في هذا القطاع، حيث تصل نسبتها إلى حوالي (٥٢,١٪) من إجمالي منشآت القطاع الخاص المنظم، وتشكل المنشآت المتوسطة نسبة (١٧,٦٪)، أما المنشآت الكبيرة فتصل إلى (٣٠,٣٪) من إجمالي المنشآت في القطاع الخاص المنظم.

وعلى الرغم من الأهمية الكبيرة والإستراتيجية للصناعات الكبيرة في أي اقتصاد، إلا أن تطوير الصناعات الصغيرة و الصناعات الحرفية يحتل أهمية هو أيضاً، حيث أن تنمية وتطوير الصناعات الصغيرة يعد من العناصر الأساسية للتطوير الصناعي والمعتمد على عنصرين أساسيين هما: (١) الاستثمار في العنصر البشري في التدريب والتأهيل، (٢) استغلال الموارد المحلية المتوفرة لدى كل بلد ،وفي الحالة اليمنية يلاحظ أن البيئة مناسبة للصناعات الصغيرة والصناعات الحرفية للأسباب التالية

١. وجود عمالة رخيصة، و مهارتها متناسبة مع متطلبات تلك الصناعات.

٢. توفر رأس المال سواء على مستوى التمويل الذاتي للقطاع الخاص، أو على مستوى التمويل من البنوك.

٣. وجود طلب على منتجات الصناعات الحرفية، والصناعات الصغيرة، بحجم المقدرة المالية المتدنية للمواطن اليمني و من ثم فان المنتجات المحلية تتناسب مع مقدرته المالية.

٤-٣. دور القطاع الخاص في إنشاء ودعم مؤسسات التمويل الصغير والأصغر.

نظراً لعدم اهتمام البنوك بالتمويل الصغير و الأصغر، فان الدول و المؤسسات الدولية قد دأبت على تشجيع و إنشاء مؤسسات التمويل الصغير والأصغر، واعتبرت الدول والمؤسسات الدولية أن إنشاء مثل هذه المؤسسات يعد احد قنوات محاربة الفقر و التخفيف من حدة البطالة في المجتمعات الفقيرة الى جانب انها المكون الاكبر في الناتج القومي، وفي هذا السياق أنشأت الحكومة اليمنية مجموعة من البرامج والصناديق لدعم وتمويل الصناعات الصغيرة مثل الصندوق الاجتماعي للتنمية ووحدة تنمية الصناعات الصغيرة و بنك الامل ، كما أنشأ القطاع الخاص عدد من المؤسسات الخاصة المعنية بالتمويل الأصغر مثل مؤسسة التنمية المستدامة. ، فضلاً عن البرامج التي تتبناها البنوك التقليدية والإسلامية في هذا المجال، حيث أسست وحدات متخصصة

لتمويل المشروعات الصغيرة، ومن هذه البنوك بنك التسليف التعاوني الزراعي وبنك التضامن الإسلامي وبنك سبأ الإسلامي الذي يرتبط مع البنك الإسلامي للتنمية ببرنامج لتمويل الصناعات الصغيرة والصناعات الحرفية بقيمة (٣,٥) مليون دولار أي ما يعادل (٧٠٠) مليون ريال يمني.ومع توفر هذا القدر من الاهتمام بهذه المنشآءات ذلك لا يكفي نظرا للاهميه الكبيره لهذه القطاع والذي ينبغي ان يكون جزأ مهما في الخطط الاستراتيجيه الوطنيه الهادفه اى تعزيز النشاط الاقتصادي في البلاد.

وإلى جانب التمويل والدعم في عملية الإنشاء يمكن أن يلعب القطاع الخاص دوراً محورياً في عملية التوزيع والتسويق لمنتجاتها من خلال إيجاد قنوات تصريف لتلك المنتجات، حيث تعاني الصناعات الصغيرة والصناعات الحرفية من سوء تصريف منتجاتها سواء في الداخل، أو في الخارج، وفي هذا السياق يمكن الاستفادة من تجارب القطاع الخاص في العالم الخارجي، وبالذات من تجارب دول جنوب شرق آسيا مثل الصين والهند و التي لعب القطاع الخاص فيها دوراً هاماً في تسويق منتجات الصناعات الصغيرة والأصغر من خلال:

- تمويل إنتاج سلع الصناعات الحرفية والصناعات الصغيرة وتزويدها بالمواد الخام المستوردة من الأسواق الخارجية.
- ضمان قيمة تلك السلع عند التصدير للخارج.
- تولي عملية التصدير، وتحمل مسئولية العلاقة مع المستوردين في الخارج، وتحمل مشاكل الاعتمادات والضمانات، وشركات التأمين، وشركات الشحن.
- البحث عن الأسواق المناسبة للتصدير إليها، مع تحمل شركات التصدير مسألة تطوير تلك المنتجات بما يتواءم مع رغبات الأسواق الخارجية.
- تلعب شركات التصدير دوراً بارزاً في تحديد أسعار تلك المنتجات، عن طريق معرفتها بأسعار السلع المنافسة في الأسواق الخارجية.

٤-٤. دور القطاع الخاص في تدريب الأسر الفقيرة على الأعمال الحرفية والصناعات الصغيرة.

من المعروف إن اليمن من الدول النامية ذات الكثافة السكانية التي تعاني من ارتفاع نسبة الأمية (٥٣٪)، كما أن نسبة من يقرأ ويكتب دون أي مستوى تعليمي تبلغ (٣١,٥٪)، و معنى ذلك أننا نتحدث عن نسبة (٧٥٪) من السكان لم يتلقوا أي نوع من التعليم المنتظم، الأمر الذي يشير بوضوح إلى مدى الحاجة إلى التأهيل و التدريب للعامل اليمني، و يلعب القطاع الخاص دوراً بارزاً في هذا المجال خاصة بعد إنشاء مراكز التدريب المختلفة، إلا إن ما ينقصنا هو التدريب في مجال المهن التقليدية والصناعات الصغيرة والحرفية، كما أن معاهد التدريب المهنية الحالية كلها تتبع الحكومة وهي محدودة ولا تستوعب إلا أعدادا محدودة قد لا تفي بنسبة (١٠٪) من المتقدمين للتدريب، ورغم إن القطاع الخاص قد ولج جميع فروع المعرفة، إلا إن دوره في إنشاء معاهد التدريب المهني ما تزال محدودة، وينتظر إن يتزايد دورها في المستقبل.

٥) الدور الاجتماعي للقطاع الخاص (رؤية مستقبلية).

في ظل تعاظم دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصاديه والاجتماعيه في مختلف البلدان فأن القطاع الخاص في اليمن يلعب دوراً بارزاً في التنمية الاجتماعية من منطلق إدراكه لأهمية الشراكة الاجتماعية إلى جانب إدراكه لواجبه الديني

نحـو المجتمـع، و من أجل زيادة الدور الاجتماعي للقطاع الخاص فإنه من الأهمية إزالة كافة العوائق التي تحول دون قيام القطاع الخاص بدوره المنشود، كما يمكن تعزيز الدور الاجتماعي للقطاع الخاص من خلال:

١- إتجـاه الفرصـة للقطاع الخاصـ لإنشاء المزيد من مؤسسـات التعليم في كافة المراحل وعلى القطـاع الخاص الاستفادة من المؤسسـات التعليميـة المناظـرة له في الخارج عن طريق إيجـاد اتفاقيات تعاون مشترك معها وذلـك يهدف الارتقاء بجودة التعليم والتوسع في مجالاته.

٢- اتجـاه القطـاع الخاص في الجانب التعليمي إلى المجالات التي لم يستطع القطاع العام أن يلبيها وخاصة التعليم الفني الذي يحتـاج إليـه القطاع الخاص، حيث أن اكثر من ٦٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي يتولد داخل القطاع الخاص، و من ثم وجب علـى القطـاع الخاص يعي تلك الحقيقة ويعمل على إيجـاد اليد العاملة الماهرة التي تلبي احتياجاتـه وتطلعاته المستقبلية. وتساهم في حل المشكلات الاقتصادية للبلاد وفي مقدمتها مشكلة البطالة التي تتزايد حدة بصورة مستمره بسبب منها عدم وجود العماله الماهره والفنيه التي تلبي احتياجات السوق المحله والاقليميه.

٣- تنفيـذ المزيد مـن الاستثمارات في القطـاع الصحي سواءً من خلال إنشـاء المؤسسات الصحية العلاجيـة كالمستشفيات أو المؤسسات التعليمية كالكليات الطبية والمعاهد الصحية والاستفادة من المؤسسات المناظرة لها في الخارج، فضلاً عن تشجيع التعليم في المجال الطبي وبالذات في التعليم العالي.

٤- أهمية استشعار القطاع الخاص المسئولية الاجتماعية نحو أفراد المجتمع، فضلاً عن تنظيم الدور الاجتماعي للقطاع الخاص بما يعكس حقيقة جوهر الشراكة الاجتماعية للقطاع الخاص.

٥- رفـع مستـوى شراكه القطاع الخاص مع الحكومة ومنظمات المجتمع المدني في مجـال محاربة الفقر والبطالة، حيث أن الوضع الاقتصادي الذي تعيشه اليمن ينعكس على وضع القطاع الخاص وعلى الفرص المتاحة أمامه وهو ما يتطلب من الحكومة إزالة كافة العراقيل أمام القطاع الخاص، ووضع حوافز تشجيعية خاصة فيما يتعلق بالبيئة المحيطة للاستثمار، مثل النظام الضريبي، والنظام القضائي والأمني وقد أثبتت التجارب الدولية في هذا المجال أن أكثر الدول نجاحاً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي تلك الدول التي حفزت القطاع الخاص على الاستثمار و تحمل أعباء التنمية.

أن قياده القطاع الخاص للمشروع الاجتماعي هي المقدمه الضروريه لتتحقق قيادته للمشروع الاقتصادي وان يقوم القطاع الخاص بهـذا الـدور هـو أمر لا مناص منه، وان أول ما ينبغـي فعله هو أزاله اللبس حول وجود تناقضات بـين المصالح المشروعه للقطاع الخاص والمصلحه المجتمعيه فالمعطيات الاجتماعيه والاقتصاديه تؤكد على أهميه التطور الاجتماعي لتسهيل عمليه التطور والنمو الاقتصـادي وبمعنـى آخر فأن تطـور انشطه القطاع الخاصـ وتوسعها ترتبط بدرجـه كبيره بحجم ونوعيـه التطور في الجوانب الأجتماعيـه فالسـوق تعزز مـن فرص الانسان وخياراتـه كما انه يمكن الأفـراد في المجتمع من تحسين نوعيـه حياتهم وتقدمهم الاجتماعي والذي يؤدي الى توسعه حجم الفرص في الأسواق أمام التجاروالمستثمرين.

ولعـل نجـاح القطـاع الخاص في تأديـه دوره الاجتماعـي يتمثل في مقدار مـا بتحقق من زيـاده في فرص العمل وبشـروط أفضل وفي توسيـع الفرصـ أمام الأفراد لكسب الدخـول التي تلبي متطلبات معيشتهـم من العمل المناسب والأجـر العادل وبما يتضمن تحقيـق أمنهـم الاجتماعي وتأمين مستوى ملائم من الخدمات الصحيه والتعليم وهو ما يعني قدره الانسان على تحقيق المقومات

الاجتماعيــه وتبقــى مسؤليه الدولــه لتكفل عدم وقوع مخاطر تهدد الحقــوق الاجتماعيه للأفراد ولتوفــر المناخات المساعده على تحســين الفرص والمقومات الأجتماعيه من خلال وضع السياسات والقوانــين الكفيله بتسهيل دور القطاع الخاص فيي الأضطلاع بتقــديم الخدمات الأجتماعيه المتطوره وبالجوده والسعر المناســب فضلا عن دوره الخيري الداعم لمختلف المؤسسات الأجتماعيه وعلى القطاع الخاص أن يحسن تقديم هذه الخدمات وتجنب المجتمع المخاطر النابعه من تركيبات السوق ومن النماذج الثقافيه الفير متجانسه مع ثقافتنا وحضارتنا ومجمل المخاطر الناتجه عن عمليات العوله الأقتصاديه والاجتماعيه.

ومن خلال هذه الرؤيه يمكن للقطاع الخاص أن يحدث تغييرا كبيرا في الأرقام والأخصائيات المتعلقه

بالتعليــم والبطالــه ومعدل الوفيات والفقر وغيرها من الاحصائيات الاجتماعيــه وفي الاتجاه الذي يتطلع اليه الجميع والذي على أساسه يتكون البناء الاقتصادي وتعلو منجزاته ونقس الشيء يمكن أن يقال عن البناء السياسي وفق منظومه ديمقراطيه واحده ومترابطه اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا.ومن خلال الآتي:

١. أن يتحدد بوضوح دور الوله ودور القطاع الخاص في تقديم الخدمات الاجتماعيه وقيام التنسيق المستمر الذي يضمن تحقيق التــوازن بــين حقائق الاقتصاد المعولم وبين المقومــات الاجتماعيه للأفراد والمجتمع وتحقيــق التسويات العادله بين المصالح المتباينه.
٢. التركيز على نظام التعليم بأعتباره مفتاح المساواه في الفرص بين أفراد المجتمع
٣. مراجعــه السياسات الوطنيــه الخاصه بالعمل والعمال وبما يضمــن تشكيل أوضاع العمل وتحديــد شروطه ومستوى الاجور وعلــى أساســ المصالــح المشتركه والشروط الضروريــه لتحفيز الآداء والاستفــاده من المعطيات الايجابيــه لتحسين أوضاع المجتمع بكامله في ضوء الحقوق الأساسيه لجميع المعنيين.
٤. العمــل على صعيــد المجتمع المدني لتفعيل الأعمال الخيريــه الموجهه نحو الصالح العام وزيادتها بدعــم هذه المبادرات فنيا وماليــا كــون ذلك مرتبط مباشره بمسؤليه القطاع الخاص نحو المجتمع وطريقه مناسبه لأنخراط القطاع الخاص في العمل الخيري وبقيه الانشطه الأجتماعيه الطوعيه.
٥. تعزيز استقلاليه القطاع الخاص في آدائه وتحقيق التشابك بين الشركات مما يتيح من قيام التجمعات التضامنيه الداعمه للأنشطه الاجتماعيه والاعمال الخيريه.
٦. تعاضــد المؤسسات الحكوميه ومؤسســات القطاع الخاص لتحقيق الاستقرار والأمــن الاجتماعي من خلال دعم مشروعات القطاع الأجتماعي ، ماليا وفنيا.

المقال السادس

الشراكة الاقتصادية بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي

١. العلاقات الاقتصادية بين اليمن ومجلس التعاون الخليجي:

بصرف النظر عن الاعتبارات الجغرافية والثقافية والأمنية والسياسية والإستراتجية التي تجعل من علاقة اليمن مع مجلس التعاون الخليجي أمرا مهما اً ومفيداً أن لم يكن ضرورياً لكلا الجانبين، فان الأمر الأكيد أيضا انه حتى بنظرة اقتصادية بحته، يمكن ان تؤدي الى تحسن العلاقه بين اليمن ومجلس التعاون الخليجي منافع ومكاسب لكلا الجانين أيضا، ففي مقابل ما قد تحصل عليه اليمن من منافع ومكاسب اقتصادية مختلفة، فان دول الخليج ستحصل هي الأخرى على مكاسب ومنافع اقتصادية، مهمه ومتعدده

وفي هذا الصدد يتوقع الجانب اليمني بانه يمكن تطوير العلاقات الاقتصاديه مع دول الخليج لتحقيق جملة من الفوائد الاقتصادية ومنها الأتي:

- تعزيز وتوسيع نطاق التبادل التجاري لليمن مع العالم الخارجي وبالذات مع دول المجلس.
- تسريع الجهود التنموية في اليمن من خلال زيادة حجم القروض والمساعدات والمعونات الاقتصادية والتنموية من دول المجلس لليمن وإعفاء اليمن من الديون المستحقة عليها لدول المجلس.
- إمكانية تدفق رؤوس الأموال الخليجية للاستثمار في اليمن وإقامة العديد من المشروعات الاستثمارية المشتركة بين القطاع الخاص اليمني ونظيره الخليجي تسهم في تعزيز فرص ومسارات النمو الاقتصادي في اليمن وتحد من تحديات الفقر والبطالة في المجتمع.
- الإسهام في تطوير وتنمية الموارد البشرية ومن خلال المشاركه في وضع برامج متعدده لتدريب والتأهيل والاسهام في تمويلها وعن طريق المنح والبعثات الدراسية والتعليمية
- دعم موقف اليمن لدى المؤسسات الدولية وفي مؤتمرات المانحين للحصول على المساعدات الاقتصادية والقروض.
- الاستفادة من خدمات وخبرات مؤسسات وأجهزة مجلس التعاون.

غير أن هذه الفوائد والمجالات السابقة ليست على درجة واحدة من الأهمية، بل هي متفاوتة الأهمية، ومن هنا سنركز حديثنا على أهم المجالات وأبرزها وهما مجالي العمالة والتبادل التجاري.

١-١. مجال العمالة

أسهم تدفق عائدات النفط على دول الخليج وحصولها على موارد مالية كبيرة، وبالذات منذ ارتفاع أسعار النفط في سبعينات القرن الماضي في تعزيز أفاق وفرص التنمية والتحديث في دول الخليج، حيث سعت دول الخليج إلى استغلال الموارد المالية

في إنشـاء وتطويـر البنية التحتية وتعزيـز جوانب التنمية البشرية المختلفـة اللازمة لتحقيق النهضة الخليجيـة، إلا أنها واجهت مشـكلات عديدة أبرزها محدودية الموارد البشرية الخليجية اللازمة لتحقيـق التنمية والتطوير المنشود وتدني كفاءتها وقدراتها الإنتاجيـة والتنظيمية والمؤسسية، الأمر الـذي ألجأها إلى استقدام عمالة أجنبية كبيرة ومتنوعة التخصصات لتلبية احتياجات التنمية المختلفة من الموارد البشرية.

وقـد كانـت اليمـن من أوائل الـدول التي استفادت مـن هذا الوضع، حيـث تدفقت أعداد كبـيرة من العمالـة اليمنية في عقدي السبعينـات والثمانيات من القرن الماضي، وبالذات إلى المملكة العربية السعودية، ليصل عددها في دول الخليج جميعها في نهاية الثمانيـات إلى أكثر مـن١,٣ مليون عامل، أسهمت وبدرجة فعالة وايجابية في بناء النهضة الخليجية الحديثة، كما أسهمت أيضاً في رفـد الاقتصـاد اليمني بمئات الملايين من الدولارات، بيد أن حرب الخليج الثانية في عام ١٩٩١، وما نتج عنها من ترحيل نحو مليون عامل ومغترب يمني قد اثر تأثيرا سلبيا بالغاً على الاقتصاد الوطني.

١. أن العمالة اليمنية لا تتمتع بالمهارة والكفاءة التي تتمتع بها مثيلتها الآسيوية

٢. ارتفـاع كلفة استقـدام العمالة اليمنية والعربية مقارنة باستقدام العمالة الآسيوية، فضـلاً عن الأخيرة أكثر احتمالاً للعمل لساعات طويلة وربما تقبل العمل في ظروف صعبة

٣. تزايـد معدلات البطالـة في أوساط السكان الخليجيين وتبنـي دول الخليج عامة سياسة خلجنـة الوظائف ومنحها الجوائز والتسهيلات للقطاع الخاص في حال تشغيله العمالة الوطنية

وفي حقيقـة الأمـر فأن هذه المبررات ينظر لها الجانب اليمني بأنهـا مبررات واهية وضعيفة وغير قادرة على الإقناع، لا سيما أن البيانـات تشـير إلى أن أعدادا كبيرة من العمالـة الآسيوية غير ماهرة، وتعمل في مجالات لا تتطلـب بالضرورة إلى المهارة، ففي السعودية على سبيل المثال تشير بيانات صندوق النقد الدولي إلى أن العمالة الوافدة التي تعمل في القطاع الخاص وتمثل نحو٨٥٪ مـن إجمالي العاملـين في هذا القطاع يزاولون إعمالا وأنشطة عادية لا تتطلب مهارات خاصة، والبيانات الرسمية السعودية تؤكد هـذه المسالـة كذلك، فوفقـا للبيانات الخاصة بالهيكل المهنـي للعمالة في السعوديـة لعام ١٩٩٩م، فان مـا نسبته (١٥,٦٪) من إجمـالي العمالـة الكلية، تعمل في المهن العلمية والفنية التي تتطلب مهارات عالية، فيما يعمل حوالي(١,٩٪) من إجمالي العمالة كمديريـن ورؤساء أداريين، أما النسبة الباقية مـن العمالة فتتنوع أعمالها في الأعمال الكتابية وأعمال البيع والخدمات والزراعة وأعمـال البنـاء والنقل، أما مـا يتعلق بخلجنة الوظائف فان البيانات تشير كذلك إلى أن التبنـي الرسمي والمعلن لها من قبل دول المجلـس أو بعضهـا، لم يمنع مـن ازدياد حجم العمالة الآسيوية الوافـدة فيها، كالسعودية مثلا التـي زادت فيها العمالة الأجنبية خلال خطة التنمية الخمسية السادسة (١٩٩٥-١٩٩٩م) بحوالي (٨٥) ألف عامل.

من ناحية ثانية تشير التقديرات إلى أن ما يقارب من (٢٩) مليار دولار يتسرب سنويا من الاقتصاد الخليجي إلى الاقتصاديات الأسيويـة في شـكل تحويلات للعمالة الأسيوية، ومن المؤكد بأنه في حال انضمام اليمن – التي تمتلك فائضاً من الأيدي العاملة – إلى دول المجلـس، وإحـلال العمالة اليمنية بجزء من العمالة الآسيوية فإن ذلك سيحد مـن حجم التسرب الهائل للموارد المالية، والاستفـادة منهـا في إطار العملية الاقتصادية الخليجية ذاتها، حيث سيتم تدوير هذه المبالغ في النظام الاقتصادي الخليجي من جديد من خلال تمويل الواردات اليمنية من دول المجلس.

كما أن الأضرار والمخاطر التي تترتب على تزايد العمالة الآسيوية في دول الخليج تتجاوز الجانب المادي الاقتصادي إلى الاعتبارات الإستراتيجية والثقافية والاجتماعية الأكثر أهمية ونقصد بها تلك المخاطر التي تتعلق بالأمن القومي العربي، والهوية القومية العربية للخليج ودوله وشعبه. وفي حال انضمام اليمن إلى المجلس وانخراط العمالة اليمنية في سوق العمالة لدول المجلس ستتم المحافظة على التجانس الاجتماعي والثقافي لسكان هذه المنطقة، ومن ثم المحافظة على هويتها العربية، وانتمائها القومي والإسلامي.

١-٢. مجال التبادل التجاري

تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء إلى أن حجم التبادل التجاري بين اليمن ودول المجلس شهد تطوراً ملحوظا خلال الأعوام القليلة الماضية، ليرتفع من ١٤٥,٣ مليار ريال في العام ٢٠٠٠ إلى حوالي ٥٥٠,٢ مليار ريال في العام ٢٠٠٦م، حيث ارتفعت واردات اليمن من دول المجلس من ١١٩,٦ مليار ريال في عام ٢٠٠٠م إلى ٤١٦,٥ مليار ريال عام٢٠٠٦، لتشكل ما نسبته ٣٩,٩٪ من إجمالي واردات اليمن لنفس العام. وينطبق الأمر نفسه على حجم الصادرات اليمنية إلى دول المجلس، حيث ارتفعت هي الأخرى من حوالي ٢٥,٧ مليار ريال في العام ٢٠٠٠ إلى نحو ١٣٣,٧ مليار ريال لعام ٢٠٠٦ وبنسبة ١٠,٢٪ من إجمالي صادرات اليمن.

ومع ذلك فان نمو حجم الصادرات اليمنية إلى دول المجلس خلال هذه الفترة لا يتناسب مع النمو الذي حدث لحجم وارداتها من دول المجلس، حيث لم تتعد الصادرات اليمنية إلى دول المجلس ٢٧,٣٪ من حجم وارداتها من هذه الدول، وهو ما يعني اختلال الميزان التجاري لمصلحة دول المجلس بدرجة كبيرة وبصورة متزايدة، وبالفعل لقد ارتفع العجز التجاري لليمن مع دول المجلس من ٩٣,٩ مليار ريال عام ٢٠٠٠م إلى نحو ٢٨٢,٩ مليار ريال لعام ٢٠٠٦م وقد وصل هذا العجز الى ٧٢٨ مليار في عام ٢٠٠٨ وهذا اكثر من ضعف العجز في عام ٢٠٠٦ وخلال عامين فقط ، والمؤشرات هذه جميعها تؤكد أن ثمة مكاسب اقتصادية للجانبين اليمني والخليجي جراء التوسع في التبادل التجاري والعلاقات الاقتصادية، إلا أن الجانب الخليجي هو المستفيد الأكبر، والمؤكد أن الأمر سيكون كذلك في حال اندماج اليمن في مجلس التعاون، كما أن واردات اليمن السلعية من دول المجلس قد شهدت في السنين الأخيرة زيادة ملحوظة في حجمها وتنوعا كبيرا في هيكلها لتصل إلى ٥٣٣ بند سلعي، فيما لا تزال صادرات اليمن إلى هذه الدول محدودة الحجم ضعيفة الهيكل وتتركز في سلع معدودة أهمها الصادرات النفطية ونسبة (٧٦,٩٪) من إجمالي الصادرات إلى هذه الدول عام ٢٠٠٦م، والصادرات الزراعية وبنسبة (١٠٪)، ثم السمكية (٨,٢٪)، وصادرات صناعية أخرى بنسبة (٤٪).

جدول (٦-١) تطور حجم التبادل التجاري بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي (٢٠٠٠-٢٠٠٦م)(القيمة بالمليار ريال)

	٢٠٠٠م	٢٠٠١م	٢٠٠٢م	٢٠٠٣م	٢٠٠٤م	٢٠٠٥م	٢٠٠٦م	٢٠٠٧م	٢٠٠٨م
الصادرات	٢٥,٧	٢٨,١	٦٢,٩	٧٥,٨	٥٠	٩٠,٤	١٣٤	١٢٠,٧	١٨٣
الواردات	١١٩,٦	١٤١,١	٢٠٣,٣	٢٤٣,٩	٢٤٥	٣٣١	٤١٧	٦٢٦,٣	٩١١,٧
الميزان التجاري	٩٣,٩-	١١٣-	١٤٠-	١٦٨,١-	١٩٥-	٢٤١-	٢٨٣-	٥٠٥,٦-	٧٢٨,٧
تغطية الصادرات للواردات	٢١٪	١٩٪	٣١٪	٣١٪	٢٠٪	٢٧,٣٪	٣٢٪	١٩,٣٪	٢٠٪

المصدر : البنك المركزي اليمني :التقرير السنوي ٢٠٠٨ كتاب الاحصاء السنوي ٢٠٠٧،٢٠٠٨

وفي إطـار مجلـس التعاون لـدول الخليج العربية فإن دولة الإمـارات العربية المتحدة تعد الشريك التجـاري الأول لليمن في مجال الـواردات منذ عام ٢٠٠١م وحتى العـام ٢٠٠٦م، وبلغ حجم واردات اليمن منها ما بين (١٠٪) إلى (٢٢٪) من إجمالي الواردات اليمنيـة، فيمـا احتلت السعوديـة المرتبة الثانية في هـذا المجال خلال نفس الفترة، وتـراوح حجم الـواردات اليمنية منها ما بين (٨,٨٪) إلى.(١٣,٨٪)، واحتلت الكويت المرتبة الثالثة في الفترة ذاتها، وتراوح الاستيراد منها ما بين (٧,٤٪) إلى (١١,٧٪)، تليها عمان ثم قطر فدولة البحرين. وفي مجال تعد الإمارات أيضاً الشريك التجاري الأهم لليمن بين دول المجلس، حيث احتلت في العـام ٢٠٠٦م المرتبة السادسـة من بين أهم عشرين دولة مستقبلة للصادرات اليمنية، وبما قيمتها (٤٧,٢) مليار ريال، وبنسبة (٣,٧٪) من إجمالي الصادرات اليمنية، فيما احتلت السعودية المرتبة الثانية عشرة، وبلغ قيمة الصادرات اليمنية إليها في نفس العـام نحـو من (١٩,٨) مليار، وبنسبة (١,٦٪) مـن إجمالي الصادرات اليمنية. وقفزت الكويـت إلى المرتبة العاشرة في العام ٢٠٠٦ (بعـد أن كانت في العـام ٢٠٠١م تحتل المرتبة الخامسة عشر) وبلغت قيمة الصادرات إليها نحو من (٣١,٥) مليار ريال، تعـادل (٢,٥٪) من حجم الصادرات اليمنية.وفي عام ٢٠٠٨ بلغت قيمـة الواردات من الامارات العربية المتحدة ٦٠٣ مليار ريال وتمثل نحو ٢٩٪ من اجمالي الواردات اليمنية وحافظت بقية دول المجلس على نفس الترتيب السابق.

مجال الاستثمار:

في مجـال الاستثمار تتمتع دول مجلس التعاون الخليجي بفوائض مالية كبيرة وهي تبحث عن فرص استثمارية خارجية باستمرار نتيجـة لمحدوديـة القدرة الاستيعابية لاقتصاديات هذه الدول ويتم استثمار اكثر مـن ١,٥ تريليون دولار في الصناديق السياسية خـارج دول المجلـس فضلا عن الاستثمارات الخاصـة والتي يزيد حجمها عن حجم الاستمـارات السيادية بكثير وفي نفس الوقت فـإن لـدى اليمـن امكانات ومـوارد طبيعية وبشرية كثـيرة وغير مستغلة وتمثـل فرصـا استثمارية مجدية لرأس المال الخليجي خاصـة في قطاعات السياحة والاسماك والصناعـات الاستخراجية والقطاع الخدمي بشكل عام ، واضافة الى ماسبق فإن الموقع الجيوسياسـي لليمـن يؤكد اهمية تعزيـز الروابط الاقتصادية بين اليمـن ودول مجلس التعاون الخليجي مـن خلال المشروعات الاقتصاديـة المشتركـة والتي تقدم حلولا لبعض التحديات الامنية التي تعاني منها دول الخليـج العربي وذلك بتوفير طريق آمن لتقـل النفـط المصدر مـن دول الخليج الى الاسواق العالمية من خلال انابيب تمر عبر الاراضـي اليمنية وتنتهي في الموانئ اليمنية في البحـر العربـي والبحر الاحمر في حالة اغلاق مضيق هرمزوكذلك خط سكة الحديد ومشاريع الطاقة وغيرها من المشروعات الاستراتيجية التي تخدم المصالح المشتركة لليمن ودول مجلس التعاون الخليجي.

٢. رؤية القطاع الخاص ودوره في عملية الشراكه مع مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

يستنـد دور القطـاع الخاص وتكامله مـع دور الدولة في تحقيق الشراكه مع مجلس التعاون لـدول الخليج العربية إلى الدور الهام الـذي يلعبـه القطاع الخاص في الاقتصاد القومي، سواءً من حيث مساهمته في تركيب الناتج المحلي الإجمالي، أو من حيث حجم العمالـة التـي يستوعبها ويشغلها في الاقتصاد، وقد سبق الإشـارة إلى مساهمة القطاع الخاص تلك في الفصول السابقة من هذا التقرير.

وهناك عدد من المتطلبات الضرورية واللازمة لتفعيل دور القطاع الخاص اليمني في عملية الشراكه وأهمها:

- المسار الأول: يتضمن الشراكة التجارية من خلال السعي لزيادة تدفق السلع والخدمات بين الطرفين.

- المسـار الثـاني: يتضمن الشراكـة الاستثمارية ولاسيما في القطاعات الإنتاجية وفي قطـاع الخدمات أيضا وبالذات في الخدمات التي تحقق المزايا النسبية.
- المسـار الثالـث: يتضمـن العمالة اليمنية وأشارت بعض التقارير إلى تبلور مبـادرة يمنية خليجية لتسهيل حركة القوى العاملـة بـين اليمن ودول مجلس التعاون لمعالجة فجوة الطلب المتزايد في سوق العمل لدول المجلس بهدف التخفيف من حدة البطالة وأثارها في المجتمع اليمني والاستفادة من عوائد تحويلات المغتربين وتعزيز الاحتياطيات الرسمية وتحقيق الاستقرار في ميزان المدفوعات وتوفير موارد إضافية للاستثمار المحلي وتعزيز التنافسية في أسواق العمل للدول الخليجية.
- المسار الرابع: يتضمن البناء المؤسسي لتعزيز عمليه الشراكه
- المسـار الخامـس: يتضمن الفجـوة التمويلية التي يعاني منها الاقتصادي اليمني، وقد تم مناقشه هذه النقطة في مؤتمر المانحـين المنعقـد في لنـدن في نوفمـبر ٢٠٠٦ إذ خصصت دول الخليـج أكثر من ٢,٥ مليـار دولار لليمن لتجـاوز معضلته الاقتصاديـة غـير أن ذلك الدعم ارتبط بتحقيق حزمة من الإصلاحات والتـي ينتظر الخليجيون تنفيذها على ارض الواقع إلى حد الآن .

ويمكن لليمن أن تعزز من فرص الشراكه مع مجلس التعاون لدول الخليج العربية من خلال:

١. ربـط الإصلاحات الاقتصادية التي تتبناهـا بإصلاحات سياسية تسهم في إنعاش الوضع الاقتصادي، حيث أن الإصلاحات السياسية هي وقود الإصلاحات الاقتصادية.
٢. عدم مصادرة الحكومة لدور القطاع الخاص ودور الأحزاب السياسية ومنضمات المجتمع المدني في الشراكة التنموية.
٣. التخلص من وبؤر الفساد المنتشرة في الجسد الحكومي، حتى يتسنى لها بشكل سلس أن تدفع بعجلة التنمية إلى الأمام بدلا من السير بها إلى الخلف.
٤. العمل على إصلاح البنى الأساسية والعمل على تحسين سمعة اليمن محليا وإقليميا.

Express

RAHA
راحة

هادفر
HADFUR